الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

حوكمة الشركات ودورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة سوناريك – فرجيوة –

إعداد الطلبة		الأستاذ المشرف
1	خرخاش آية	الوافي حمزة
2	فعرور عايدة	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الصفة
بودرجة رمزي	ممتحنا
الوافي حمزة	مشرفا ومقررا
سعدي جعفر	رئيسا

السنة الجامعية 2024/2023

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَانِ الرَّحِيمْ

شكر وتقدير

قال تعالى: " لئن شكرتم لأزيدنكم "

الآية رقم (7) سورة إبراهيم

الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده، ونشكره تعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل

في البداية يطيب لنا أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ المشرف

" الوافي حمزة "

الذي كان أفضل مرشد لنا والذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة

كما نشكر موظفي مؤسسة سوناريك لمنحنهم لنا المعلومات الازمة

كما نشكر جميع أساتذة المعهد

وكذا الشكر لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل

إهداء

الحمد لله الذي ما تم جهد ولا ختم سعي إلا بفضله

"من قال أنا لها نالها و أنا لها إن أبت رغما عنها أتيت بها"

أهدي تخرجي إلى من زين اسمي بأجمل الألقاب إلى الذي أفتخر كوني ابنته، من دعمني بلا حدود سندي وقوتي وملاذي بعد الله، إلى من تحمل مشاق الحياة من أجلنا من أعطاني بلا مقابل فخري واعتزازي

" أبي "

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها واحتضنني قلبها قبل يديها وسهلت لي الشدائد بدعائها، إلى من أبصرت بها طريق حياتي واعتزازي بذاتي إلى القلب الحنون والنور الذي يضيء عتمتي إلى جنتي وغاليتي

" أمي "

حفظهما الله و أطال في عمرهما.

إلى من دعموني وساندوني، إلى من كانوا لي عونا في كل خطوة

" إخوتي "

إلى بهجة بيتنا ومصدر سعادتي " أولاد وإبنة أختي

" أنس ـ سراج ـ أماني "

إلى صديقاتي وزميلاتي وكل من صادفتهم في مسيرتي.

آية

إهداء

وآخر دعواهم أن الحمد الله رب العالمين

الحمد الله حبا وشكرا وامتنانا، ماكنت لأفعل هذا لو لا فضل الله

فالحمد الله على البدء والختام

وبكل حب اهدي ثمرة نجاحي وتخرجي:

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها، من حملتني وهن على وهن، إلى من تعبت لأرتاح وسهرت لأنام، إلى النجمة التي تضيء بنورها سمائي، إلى من كان دعائها سر نجاحي وبسمتها بلسم جراحي، إلى أروع انسانة في حياتي" **أمي الغالية** "حفظها الله واطال في عمرها.

إلى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب، إلى من دعمني بلا حدود وأعطاني دون مقابل، داعمي الأول في مسيرتي، سندي وقوتي بعد الله، فخري واعتزازي، "**أبي الغالي** " حفظه الله واطال في عمره.

إلى من قال فيهم الله "سنشد عضدك بأخيك" إلى جسر المحبة والعطاء ومصدر قوتي **إخواني** (حمودي، عبد النور، اسماعيل، إبراهيم).

إلى ضلعي الثابت واماني أيامي إلى من كانوا لي ينابيع اتوي منها إلى خيرة أيامي وصفوتها، إلى قرة عيني، إلى من عرفت معهم معنى المحبة، "**إخوتي**" (ليلى، زينب).

إلى حصني وملاذي إلى الذي كان معي بألمي وحزني واحتضن طموحي وأحلامي **(خطيبي)**

إلى صديقات المواقف لا السنين شركات الدرب الطويل من قضيت معهم أجمل أيامي حياتي "**صديقاتي الغاليات** "(أماني، وصال، ريان، آية ..)

إلى كل من كان له الفضل في تعليمي من بداية مسيرتي إلى النهاية.

عايدة

الملخص:

إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على الدور الذي تؤديه حوكمة الشركات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، من خلال دراسة حالة مؤسسة سوناريك، وتتطرق الدراسة لمفاهيم عامة حول حوكمة الشركات من تعاريف، خصائص، وأهداف، وأهم الأطراف المعينة بتطبيقها، كما تضمنت مجموعة من المحددات وأهم المبادئ، هذا بالإضافة إلى عموميات حول تقييم الأداء المالي من تعاريف، أهمية، عوامل، وكذا أهم المؤشرات الأساسية، وبهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدت الدراسة على تحليل استمارة الاستبيان لمؤسسة سوناريك، باستخدام البرنامج الاحصائي spss وذلك لتحليل واختبار فرضيات الدراسة وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود دور ضعيف لمبادئ حوكمة الشركات على تقييم الأداء المالي، وبناءا على ذلك أوصت الدراسة بالالتزام أكثر بمتطلبات حوكمة الشركات بما يساعد على تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

Summary:

The primary goal of this study is to shed light on the role that corporate governance plays in evaluating the financial performance of an economic institution, through a case study of the Sonarik Foundation. The study addresses general concepts about corporate governance, including definitions, characteristics, objectives, and the most important parties involved in implementing it. It also includes A set of determinants and the most important principles, in addition to generalities about evaluating financial performance, including definitions, importance, factors, as well as the most important basic indicators. In order to answer the presented problem, the study relied on the analysis of the questionnaire form of the Sonarik Foundation, using the statistical program SPSS in order to analyze and test the hypotheses of the study. This study found that there is a somewhat weak to moderate role for corporate governance principles in evaluating financial performance. Accordingly, the study concluded that there is more commitment to corporate governance requirements in order to help evaluate the financial performance of the economic institution.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
البسـملة	
الشكر والتقدير	
الاهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
قائمة الملاحق	
قائمة المختصرات	
المقـدمة	أ- ح
الفصل الأول: دور حوكمة الشركات في تقييم الأداء المالي	
تمـهيد	1
المبحث الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات	2
المطلب الأول: نشأة و تعريف حوكمة الشركات	2
المطلب الثاني: أهمية و أهداف حوكمة الشركات	4
المطلب الثالث: مبادئ حوكمة الشركات و محدداتها	7
المطلب الرابع: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات	14
المبحث الثاني: الواقع النظري لتقييم لأداء المالي	16
المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي	16
المطلب الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي	18
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي وأهم خطواته	19
المطلب الرابع: مؤشرات و نسب تقييم الأداء المالي	22
المبحث الثالث: مساهمة حوكمة الشركات في تقييم الأداء المالي	33
المطلب الأول: تأثير مبادئ الحوكمة على تقييم الأداء المالي	33
المطلب الثاني: دور الحوكمة في تقييم الأداء المالي	35
المطلب الثالث: علاقة الحوكمة بالأداء المالي	36

خلاصة الفصل الأول	37
الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة سوناريك- فرجيوة-	
تمـهيد	39
المبحث الأول: عموميات حول مؤسسة سوناريك	40
المطلب الأول: نبذة تاريخية حول مؤسسة سوناريك	40
المطلب الثاني: ماهية مؤسسة سوناريك	41
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناريك	42
المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية وأدوات تحليل البيانات	48
المطلب الأول: الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة	48
المطلب الثاني: خصائص عينة الدراسة	49
المطلب الثالث: اختبار صلاحية الدراسة	50
المبحث الثالث: تفسير وتحليل أبعاد ومحاور الدراسة	52
المطلب الأول: خصائص أفراد عينة الدراسة	52
المطلب الثاني: تحليل اتجاهات آراء أفراد العينة حول متغيرات الدراسة	56
المطلب الثالث: اختبار ومناقشة الفرضيات	64
خلاصة الفصل الثاني	70
الخاتمة	72
نتائج الدراسة	72
الاقتراحات والتوصيات	73
قائمة المراجع	75
الملاحق	79

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	أهمية حوكمة الشركات	6
1-2	مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	11
1-3	محددات تطبيق حوكمة الشركات	14
1-4	الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات	15
1-5	العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي	21
1-6	مكونات رأس المال العامل	23
1-7	أنواع النسب المالية	26
1-8	أنواع المردودية	31
2-1	الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناريك ـ فرجيوة ـ	47
2-2	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	52
2-3	توزيع أفراد العينة حسب العمر	53
2-4	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	54
2-5	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	55

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	الميزانية العامة	23
1-2	نسب السيولة	26
1-3	نسب النشاط	27
1-4	نسب المديونية	29
2-1	نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة	50
2-2	اختبار صدق التكوين الفرضي لأداة الدراسة	51
3-3	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	52
2-4	توزيع أفراد العينة حسب العمر	53
2-5	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	54
2-6	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	55
2-7	مقياس ليكارث الخماسي	56
2-8	تقييم فئة المتوسط الحسابي المرجح	56
2-9	اتجاهات آراء أفراد العينة على عبارات تأكيد توافر إطار فعال للحوكمة	57
2-10	اتجاهات آراء أفراد العينة على عبارات ضمان حقوق المساهمين	58
2-11	اتجاهات آراء أفراد العينة على عبارات دور أصحاب المصالح	59
2-12	اتجاهات آراء أفراد العينة على عبارات الإفصاح والشفافية	60
2-13	اتجاهات آراء أفراد العينة على عبارات تقييم الأداء المالي	62
2-14	اختبار k-S لتوزيع البيانات	65
2-15	ملخص نتائج تحليل الانحدار البسيط لإطار فعال لحوكمة الشركات والأداء المالي	66
2-16	ملخص نتائج تحليل الانحدار البسيط لضمان حقوق المساهمين والأداء المالي	67
2-17	ملخص نتائج تحليل الانحدار البسيط لدور أصحاب المصالح والأداء المالي	67
2-18	ملخص نتائج تحليل الانحدار البسيط للإفصاح والشفافية والأداء المالي	68
2-19	ملخص نتائج تحليل الانحدار البسيط لحوكمة الشركات والأداء المالي	68

قائمة الملاحق

الرقم	عنـوان المــلحق	الصفحة
01	استمارة الاستبيان	79
02	خصائص عينة الدراسة	83
03	الاختبار الاحصائي لثبات المحاور (ألفا كرونباخ)	85
04	اختبار التوزيع الطبيعي	86
05	اختبار الفرضيات	87

قائمة المختصرات

الاختصار	الدلالة	الصفحة
AICPA	المعهد الأمريكي للمحاسبيين القانونيين	02
BFR	الاحتياج في رأس المال العامل	24
COSO	لجنة حماية التنظيمات الإدارية	02
FRNG	رأس المال العامل	23
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	03
SPSS	الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية	39
TN	الخزينة العامة	25

المقدمـــــة

تمهيد:

إن التغيرات السريعة والعديدة التي يعيشها العالم والانفتاح على العالم الخارجي أدى إلى توجه دول العالم نحو اقتصاد السوق أمام الأزمات المالية والانهيارات المفاجئة للعديد من الشركات العالمية بسبب الفساد المالي والتلاعب في القوائم المالية، والتصرفات الغير لائقة لمسيري ومدراء هذه الشركات بالإضافة إلى نقص الشفافية، دفعت هذه الظروف لظهور مصطلح حوكمة الشركات الذي أصبح يحتل اهتمام جميع الدول المتقدمة والنامية وأصبح ينظر إلى حوكمة الشركات أنها الحل الوحيد لتجاوز هذه الأزمات، كما أنها أصبحت وسيلة لتعزيز الثقة في اقتصاد أي بلد ومؤشر على مستوى الأداء الذي وصلت إليه هذه الشركات، وهذا ما أدى بالمستثمرين للبحث عن الشركات التي تطبق مفهوم الحوكمة، فالحوكمة هي نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية والذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها.

حيث أن مبادئ حوكمة الشركات تقوم على إعادة الثقة في النظام المحاسبي والمالي وما يولده من معلومات مالية ومحاسبية، لذا اكتسبت هذه الأخيرة أهمية كبيرة نظرا لدورها في مساعدة الجميع على اتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة من خلال توضيح المركز المالي والنتائج الخاصة بمختلف المؤسسات وتوصيلها للمساهمين ومختلف المتعاملين، وترتبط صورة القرارات وسلامتها بجودة المعلومات المقدمة وهذا ما يقوم بتوفيره الأداء المالي من خلال مختلف مؤشراته التي تساهم بشكل فعال في توفير معلومات محاسبية ومالية ملائمة لاتخاذ القرارات.

ويعتبر تقييم الأداء المالي من العوامل الأساسية التي يتوقف عليها نجاح أي تنظيم من التنظيمات الإدارية أو أي مشروع من المشروعات الاقتصادية للوصول إلى معدلات عالية من الكفاءة الإنتاجية حيث تهدف إلى قياس مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها المالية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة لها.

أولا: الإشكالية

نظرا لأهمية حوكمة الشركات في معالجة الاختلالات المالية التي تمر بها المؤسسات، تم اعتبارها في الكثير من الدول أنها المخرج المتكامل والفعال من كل هذه السلبيات، خاصة من الجانب المحاسبي وذلك من خلال ربط علاقة الحوكمة في الشركات بالأداء المالي، ومن هنا يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير حوكمة الشركات في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية – مؤسسة سوناريك –؟

وتقودنا هذه الإشكالية الرئيسية إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مدى تأثير توافر إطار فعال للحوكمة على الأداء المالي؟
- هل يساهم ضمان حقوق المساهمين في تعزيز الأداء المالي؟
- هل يساهم دور أصحاب المصالح في تعزيز الأداء المالي لمؤسسة سوناريك؟
- هل يؤثر الإفصاح والشفافية على الأداء المالي؟

للإجابة عن التساؤلات السابقة للإشكالية المطروحة اعتمدنا على فرضية رئيسية وفرضيات فرعية كما يلي:

- **الفرضية الرئيسية:**

- **H_0:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين حوكمة الشركات و الأداء المالي.
- **H_1:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين حوكمة الشركات والأداء المالي.

- **الفرضيات الفرعية:**

- **الفرضية 1:**

- **H_0:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إطار فعال لحوكمة الشركات والأداء المالي.
- **H_1:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إطار فعال لحوكمة الشركات والأداء المالي.

- **الفرضية 2:**

- **H_0:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين ضمان حقوق المساهمين والأداء المالي.
- **H_1:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين ضمان حقوق المساهمين و الأداء المالي.

- **الفرضية 3:**

- **H_0:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين دور أصحاب المصالح والأداء المالي.
- **H_1:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين دور أصحاب المصالح والأداء المالي.

- **الفرضية 4:**
  - **H_0:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الإفصاح والشفافية والأداء المالي.
  - **H_1:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الإفصاح والشفافية والأداء المالي.

ثالثا: أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعا من المواضيع الهامة والحديثة، ألا وهي حوكمة الشركات والدور الذي تلعبه في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، و أخذت اهتماما كبيرا من طرف المؤسسات ككل لكونها تقلل من المخاطر التي تواجهها وكذا حماية حقوق المساهمين واستقرار الأسواق المالية والرفع من مستوى الشفافية.

رابعا: أهداف الدراسة

- التعرف على المفاهيم والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها موضوع حوكمة الشركات.
- الفهم الجيد لعملية تقييم الأداء المالي.
- إلقاء الضوء على أهم مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- محاولة إبراز الدور الكبير الذي تلعبه حوكمة الشركات في تقييم الأداء المالي.

خامسا: منهج الدراسة

تماشيا مع طبيعة الموضوع والإشكالية المطروحة تم اعتماد المنهج الوصفي في الجانب النظري ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي، الذي تم خلال هذا الأخير تحليل وتفسير المعلومات المقدمة لنا من طرف المؤسسة محل الدراسة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي spss من أجل الوصول إلى النتائج التي تمكننا من إثبات أو نفي الفرضيات المطروحة.

سادسا: حدود الدراسة

- **الحدود الموضوعية:** اهتمت هذه الدراسة بموضوع حوكمة الشركات ودورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.
- **الحدود الزمانية:** في حدود السداسي الثاني من السنة الجامعية (2023 ـ 2024).
- **الحدود المكانية:** تمت هذه الدراسة على مستوى مؤسسة سوناريك فرجيوة ـ ميلة ـ

سابعا: أسباب اختيار الموضوع

هناك أسباب موضوعية وأخرى ذاتية نذكر أهمها:

- **الأسباب الموضوعية:**

- الأهمية الكبيرة التي يحظى بها موضوع حوكمة الشركات كونه يساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- التطوير والبحث في موضوع الأداء المالي للمؤسسة لما يكتسبه من أهمية بالغة في الجانب المالي والاقتصادي.
- كون هذا الموضوع يندرج ضمن تخصصنا.

- **الأسباب الذاتية:**

- الرغبة الشخصية والميول للبحث في مثل هذه المواضيع.
- توسيع المعارف والمكاسب.
- حداثة الموضوع إضافة إلى فتح المجال أمام الطلبة والمهتمين بموضوع البحث مستقبلا وكذلك إثراء المكتبة الجامعية.

ثامنا: الدراسات السابقة

- دراسة وسيلة سعود، **حوكمة الشركات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف – مسيلة– 2015-2016 – هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها إحدى الآليات والنظم التسييرية الجديدة التي أنبثت فعاليتها في تجارب عالمية جديدة، وهذا من خلال تصميم 150 استبيان وتوزيعه على عينة من 150 مؤسسة صغيرة وتحليل نتائج الاستبيان باستخدام البرنامج الاحصائي spss واختيار صحة فرضيات الدراسة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأكد على أن تطبيق حوكمة الشركات فيها يعمل على تحسين الأداء المالي بها عللى كافة المستويات سواء الفردي او الكلي للمؤسسة، مع وجود تقبل واضح لتبني هذا النظام، لكن يشترط توفير البيئة الملائمة لذلك وعلى رأسها التوين والتوعية بأهمية وفوائد حوكمة الشركات وانعكاساتها المثمرة البعيدة الأمد.
- زكار وليد، **دور مبادئ حوكمة المؤسسات في تحسين الأداء المالي،** دراسة مؤسسة المطاحن الكبرى بسكرة، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وحاكمية المؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة لسنة الجامعية 2015-2016، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه الحوكمة وذلك من خلال تطبيق المبادئ حيث تعتبر هذه الأخيرة من اهم الوسائل الحديثة التي تهدف الى حماية

المؤسسة وضمان استقرارها وتحقيق الشفافية، حيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز واقع الحوكمة ودوره في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

- يحياوي إلهام، بوحديد ليلى، **الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية**، دراسة حالة مؤسسة NCA دراسة منشورة في مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، الصادرة عن جامعة قاصد مرباح بورقلة، العدد 2014/05، حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الاطار المفاهيمي للحوكمة، ومنافع تطبيقها بالمؤسسات، ومحاولة إبراز مساهمتها في تحسين وتفعيل الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الحوكمة تساهم في تحسين وتطوير الأداء المالي للمؤسسة، من خلال زيادة فرص التمويل الخارجي، تخفيض المخاطر والازمات المالية، وتحسين العلاقة مع كل أصحاب المصالح، وبالنسبة لحالة مؤسسة NCA رويبة، اتضح أن الشفافية تلعب دورا كبيرا في جذب رأس المال، كما أن التواصل المنظم وحل الخلافات من أهم عوامل نجاحها.
- عثمان عثمانية، **الحوكمة وأثرها على الأداء المالي لشركات، مقارنة بين الشركات الجزائرية والأمريكية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص إستراتيجية مالية، جامعة تبسة، للسنة الجامعية 2012-2011، هدفت هذه الدراسة إلى التأكيد على الدور المتزايد لحوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي لشركة، والمساهمة في تعظيم أهداف أصحاب المصالح فيها وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، أن حوكمة الشركات تسعى للقضاء على الفساد المالي والإداري ترقية أداء الشركة، من خلال الرقابة وضبط سلوكيات من لهم تأثير على سير الشركة، كما توصلت هذه الدراسة الميدانية إلى ان الشركات الأمريكية تلتزم بتطبيق مبادئ اليات حوكمة الشركات كثر بكثير من الشركات الجزائرية، مما جعل الأداء المالي للشركات الأمريكية أفضل بكثير من أداء الشركات الجزائرية.
- دراسة بن عيسى ريم، **تطبيق آليات حوكمة الشركات وأثرها على الأداء المالي**، رسالة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، للسنة الجامعية (2012-2011) هدفت هذه الدراسة إلى التطرق لمفاهيم النظرية لحوكمة الشركات وتطورها الزماني وكذا التعرف على الجهود الدولية لإرساء مفهوم الحوكمة، وكذا دراسة اليات الحوكمة التي تعمل على تعزيز كفاءة وأداء المؤسسات، كما تم التطرق من خلال الدراسة التطبيقية، إلى تأثير آليات حوكمة الشركات على أداء المؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية موجبة، بين ارتباط آليات حوكمة الشركات بأداء المؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة.
- دراسة رقية شطبي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومؤشرات تقييمه**، دراسة ميدانية لمؤسسة نوميديا قسنطينة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير للعلوم الاقتصادية، جامعة قالمة 2011-2010، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والعوامل

المتحكمة فيه لتحديث معايير تقييم الأداء والمؤشرات المستخدمة في ذلك، كما توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية لا يتم بصورة عشوائية بل يحتاج للمتطلبات الأساسية التي من شأنها أن تساهم في تحقيق الدقة والموثوقية، ومن خلال مجموعة من المؤشرات باستخدام تقنيات التحليل المالي.

- مصطفى قطب جابر الله نصر، **تقييم ممارسات حوكمة الشركات واثرها على الأداء المالي**، أطروحة دكتوراه، في جامعة عين شمس، مصر، 2009، وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم مستوى الالتزام بقواعد حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية من قبل الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، كما تناولت هذه الدراسة أثر الامتثال لقواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي ودرست أيضا ما إذا كانت هذه العلاقة قد تختلف بسبب ملكية الحكومة، فاقترحت هذه الدراسة مقياسا لجودة آليات الإفصاح عن حوكمة الشركات، وتوصلت إلى أن الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب من أكثر الاليات فعالية لتحسين أداء الشركة.

تاسعا: هيكل الدراسة:

سعيا منا للإحاطة بكل جوانب وأساسيات البحث وكذا الإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم هذا البحث إلى فصلين: الفصل الأول مقسم إلى ثلاث مباحث المبحث الأول يتضمن الإطار النظري لحوكمة الشركات، أما المبحث الثاني حاولنا فيه معرفة الواقع النظري لتقييم الأداء المالي وأهم مؤشراته، وفي المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى معرفة مدى مساهمة حوكمة الشركات في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية، بينما تم التطرق في الفصل الثاني إلى دراسة حالة مؤسسة سوناريك بفرجيوة، ومحاولة إسقاط الجانب النظري على المؤسسة محل الدراسة وهذا لمعرفة مدى مساهمة مبادئ الحوكمة في تقييم الأداء المالي لهذه المؤسسة، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث المبحث الأول تطرقنا فيه إلى ذكر عموميات حول هذه المؤسسة، أما المبحث الثاني تضمن إعداد استمارة تم توزيعها على أفراد الدراسة لمعرفة آرائهم حول التمكين في المؤسسة وقمنا بتحليل بيانات الاستمارة عن طريق البرنامج الإحصائي spss، وفي المبحث الثالث قمنا باختبار ومناقشة فرضيات الدراسة.

عاشرا: نموذج الدراسة

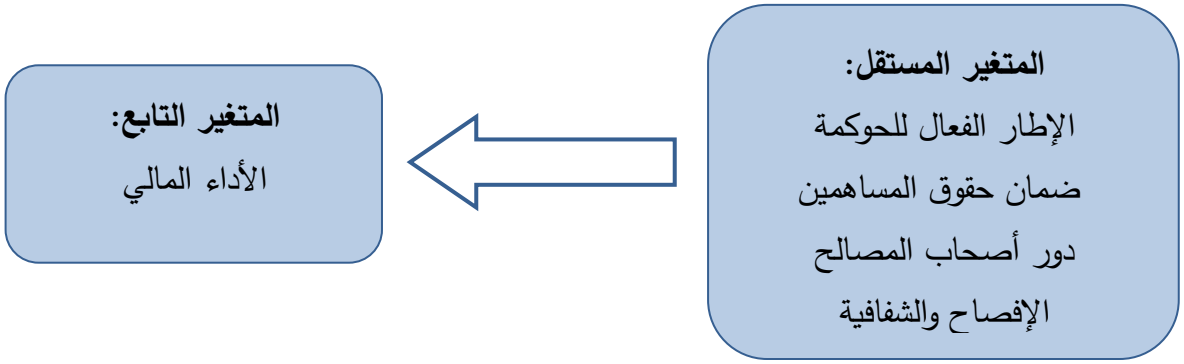

الفصل الأول:

دور حوكمة الشركات

في تقييم الأداء المالي

تمهيد:

تزايد الاهتمام بحوكمة الشركات في مجتمعات الأعمال الدولية وذلك نظرا لدورها ومدى تأثيرها على مسار الأحداث الدولية التي وقعت خلال العقدين الماضيين، نتيجة تحول معظم الاقتصاديات إلى نظام اقتصاد السوق المفتوح وانتهاج سياسة التحرير الاقتصادي خاصة في القطاع المالي، هذا ما شجع العديد من المنظمات الاقتصادية على تبني مفهوم حوكمة الشركات والعمل على وضع إطار عام فعال وخاص لمحاولة تجنب أي تعثر مالي جديد.

كما يعتبر تقييم الأداء المالي من العوامل الأساسية التي يتوقف عليها نجاح أي تنظيم من التنظيمات الإدارية أو أي مشروع من المشروعات الاقتصادية، للوصول إلى معدلات عالية من الكفاءة الإنتاجية حيث تهدف إلى قياس مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها المالية وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة لها.

سنحاول في هذا الفصل التعرف على الإطار النظري لحوكمة الشركات وتقييم الأداء المالي ثم التعرف على مساهمة الحوكمة ودورها في تقييم الأداء المالي.

وللإيضاح أكثر بموضوعنا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات؛

المبحث الثاني: الواقع النظري لتقييم الأداء المالي؛

المبحث الثالث: مساهمة حوكمة الشركات في تقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات

حظي موضوع حوكمة الشركات بأهمية كبيرة خلال السنوات الماضية، وذلك لما له من تأثير على العديد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، حيث يهدف إلى تحقيق مصالح الأفراد والشركات والمجتمع ككل وما زاد من الاهتمام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات الانهيارات المفاجئة لعدد من الشركات العالمية حيث ارتبط مفهوم الحوكمة ارتباطا وثيقا بالأزمات المالية والاقتصادية، التي كشفت عن عدم الالتزام بمبادئ الحوكمة بالشكل المطلوب، قد زاد من حدتها وهز ثقة المستثمرين وجميع أصحاب المصلحة بالأنظمة الرقابية والمحاسبية على أداء الشركات.

سنتناول في هذا المبحث بعض المفاهيم المتعلقة بالحوكمة انطلاقا من نشأتها وتعريفها وأهميتها وأهدافها وأهم مبادئها بالإضافة إلى محدداتها، وختاما بالأطراف المعنية بتطبيقها.

المطلب الأول: نشأة وتعريف حوكمة الشركات

سنحاول في هذا المطلب التعرف على نشأة الحوكمة أولا ثم إعطاء تعريف شامل لها من خلال استعراض عدة تعاريف.

أولا: نشأة حوكمة الشركات

نشأ مفهوم حوكمة الشركات بعد ظهور نظرية الوكالة وما تتضمنه من تعارض في المصالح بين إدارة الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح بصفة عامة وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بإيجاد قواعد و قوانين تنظم العلاقة بين الأطرف في الشركات، ففي عام 1976 قام كل من (Jenson and Meckling) بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وإبراز أهميتها في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة، أما في عام 1987 قام المعهد الأمريكي للمحاسبيين القانونيين (AICPA) بتشكيل لجنة حماية التنظيمات الإدارية (The Commitee Of Sponsoring Organization –COSO–) المعروفة باسم لجنة تريدواي (Treadway Commission) والتي أصدرت تقريرها المتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتعزيز مهمة المراجعة الخارجية أمام مجلس إدارة الشركات.

ولقد كانت البداية الحقيقية للاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات، حينما أصدرت لجنة الأبعاد المالية لحوكمة الشركات (Cadbury) في ديسمبر 1992 تقريرها والمشكل من قبل مجلسي التقارير المالية وسوق لندن للأوراق المالية بعنوان الأبعاد المالية لحوكمة الشركات (The Financial Aspect of

(Corporate Governance ولقد أخذت حوكمة الشركات بعدا آخر بعد حدوث الأزمات المالية في الشركات الأمريكية الكبرى في نهاية عام 2001، وعلى المستوى الدولي يعتبر التقرير الصادر عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (Organization For Economic Co-Operation And Development)(OECD،1999) بعنوان "مبادئ حوكمة الشركات" أنه أول اعتراف دولي رسمي بمفهوم الحوكمة.[1]

ثانيا: تعريف حوكمة الشركات

- **لغة:**

معناها الحكم أو التحكم أي السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تحكم العلاقات داخل المنظمات بصفة عامة، سواء بالتوجه أو الإرشاد أو اللجوء إلى العدالة أو اللجوء إلى المرجعيات الأخلاقية.[2]

- **اصطلاحا:**

- تعرف الحوكمة على أنها ذلك الإطار الذي تمارس فيه الشركات وجودها، وتركز الحوكمة على العلاقات فيما بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح وواضعي التنظيمات الحكومية وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الإشراف على عملية الشركة.[3]
- هي النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال الشركة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والصراحة.[4]

- **حسب منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية (OECD 2004):**

هي مجموعة العلاقات بين إدارة الشركة، ومجلس إدارتها ومساهميها، وذوي المصلحة الآخرين وتقدم حوكمة الشركات أيضا الهيكل الذي يتم من خلاله توضيح أهداف الشركة، وتحدد وسائل إنجاز تلك الأهداف والرقابة على الأداء.[5]

[1]- كردوسي أسماء، **مطبوعة حوكمة الشركات**، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2018، ص4.

[2]- محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص14.

[3]- خلف عبد الله الوردات، **الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي**، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، 26 سبتمبر 2005، ص 24.

[4]- طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات**، الدار الجامعية، مصر الطبعة الثانية 2007، ص22.

[5]- أحمد علي خضر، **حوكمة الشركات**، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2012، ص62.

- **عرفها البنك الدولي:**

على أنها الحكم الراشد مرادف السير الأمثل الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة الموجهة للدول والشركات التي تشك في الإصلاحات الهيكلية الميسرة بطريقة علوية من الأعلى إلى الأسفل.[1]

- **عرفتها مؤسسة التمويل الدولية:**

بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها.[2]

من خلال مجموعة التعاريف التي تطرقنا لها نستخلص تعريف حوكمة الشركات "على أنها مجموعة القواعد والأساليب والإجراءات، التي تنظم العلاقة بين الشركة ومختلف الأطراف وأصحاب المصالح في الشركة في إطار من الشفافية والعدالة، والتي يؤدي إتباعها إلى استدامة الأعمال ورفع كفاءة الشركة في إدارة عملياتها وتحسين قدرتها التنافسية بالأسواق".

المطلب الثاني: أهمية وأهداف حوكمة الشركات

سنحاول في هذا المطلب ذكر أهمية الحوكمة واستخلاص أهم أهدافها.

أولا: أهمية الحوكمة

تزداد أهمية الحوكمة في إدارة الشركات من أجل تحقيق الثقة في المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية المنشورة وذلك بغرض حماية مستخدمي القوائم المالية، وتأكيد نزاهة الإدارة فيها وكذلك الوفاء بالالتزامات والتعهدات، ولضمان تحقيق الشركات أهدافها بشكل قانوني واقتصادي سليم خاصة ما يتصل بتفعيل دور الجمعيات العمومية لحملة الأسهم، للاضطلاع على مسؤولياتهم وممارسة دورهم في الرقابة والإشراف على مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في هذه الشركات، مما يؤدي إلى الحفاظ على مصالح جميع الأطراف وهو ما يوضح أهمية الحوكمة.

وتظهر أهمية حوكمة الشركات في ما يلي:

- محاربة الفساد الداخلي في الشركات و عدم السماح بوجوده أو استمراره.
- تجنب الشركات حالات الفشل الإداري والتعرض للإفلاس والتعثر المالي، فضلا عن دورها في تعظيم قيمة الشركة في السوق وضمان بقائها ونموها واستمرارها محليا ودوليا.

[1]- غضبان حسام الدين، **نظرية الوكالة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص16.

[2]- زبيدي البشير، **فاعلية تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المالي**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الخامس، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 07 - 08، ديسمبر، 2014، ص144.

- تضييق ضمان النزاهة والاستقامة لكافة العاملين في الشركات بدءا من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى أدنى عامل فيها.
- محاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها خاصة تلك التي يشكل وجودها تهديد للمصالح.
- العمل على تنمية المدخرات ورفع معدلات الاستثمار وضمان التمويل للمشروعات وبالتالي إيجاد فرص عمل جديدة.[1]

للحوكمة دور مهم في جذب الاستثمارات سواء الأجنبية منها أو المحلية، كما تساعد في زيادة فرص التمويل فضلا عن إمكانية الحصول على مصادر أرخص.[2]

- **أهمية الحوكمة بالنسبة للشركات:**

تمكن من رفع الكفاءة الاقتصادية للشركة من خلال وضع أسس للعلاقة بين مديري الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين، وتعمل على وضع الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركة وسبل تحقيقها، من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وتؤدي أيضا إلى الانفتاح على أسواق المال العالمية وجذب أكبر عدد من المستثمرين (وبالأخص المستثمرين الأجانب) لتمويل المشاريع التوسعية فإذا كانت الشركات لا تعتمد على الاستثمارات الأجنبية، يمكنها زيادة ثقة المستثمر المحلي وبالتالي زيادة رأس المال بأقل تكلفة.[3]

- **أهمية حوكمة الشركات بالنسبة للمساهمين:**

تساهم في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت، حق المشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بأي تغيرات جوهرية التي قد تؤثر على أداء الشركة والوضع المالي والقرارات المتخذة من قبل الإدارة العليا.[4]

- **أهمية حوكمة الشركات بالنسبة للمجتمع:**

تتطلب الحوكمة احترام المؤسسات لالتزاماتها تجاه العاملين بها وعملائها ودائنيها وموردیها والمجتمعات التي تعمل فيها، فكل هذه المجموعات تستفيد من أمانة وجودة العمل في هذه المؤسسات والقدرة على الاعتماد عليها ومن ثم يحصد المجتمع ككل مزايا إدارة المؤسسات بشكل جيد، فذلك يوفر فرص العمل ويبني الثقة في الاقتصاد ويمنع تبديد الموارد، وتضمن هذه المزايا للمجتمع منع وقوع أزمات

[1]- رشام كهينة، شدري معمر سعاد، **انعكاسات حوكمة الشركات على الأسواق المالية**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 3، الجزائر، جوان 2006، ص144.

[2]- طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص24.

[3]- عبد العظيم بن محسن الحمدي، **حوكمة الشركات**، دار الكتب الوطنية بصنعاء 2020، ص16.

[4]- نهى أحمد الحايك، **أثر تطبيق الحوكمة على تحسين الأداء المالي في المؤسسات الحكومية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، 2016، ص25.

مصرفية إضافة إلى تنمية سوق أموال أكبر وأكثر سيولة، كما أن البلاد التي تتم فيها الأعمال بشكل مسؤول وتحترم الملكية الخاصة تجذب نسبة أكبر من الاستثمارات الأجنبية بالإضافة إلى ذلك فإن مزايا زيادة الإنتاجية والتجديد والابتكار الناتج عن المنافسة العادلة، يمكن من ازدهار النمو الاقتصادي في عدة مجالات جديدة.[1]

و في ما يلي مخطط يوضح أهمية حوكمة الشركات:

الشكل رقم (1-1): أهمية حوكمة الشركات

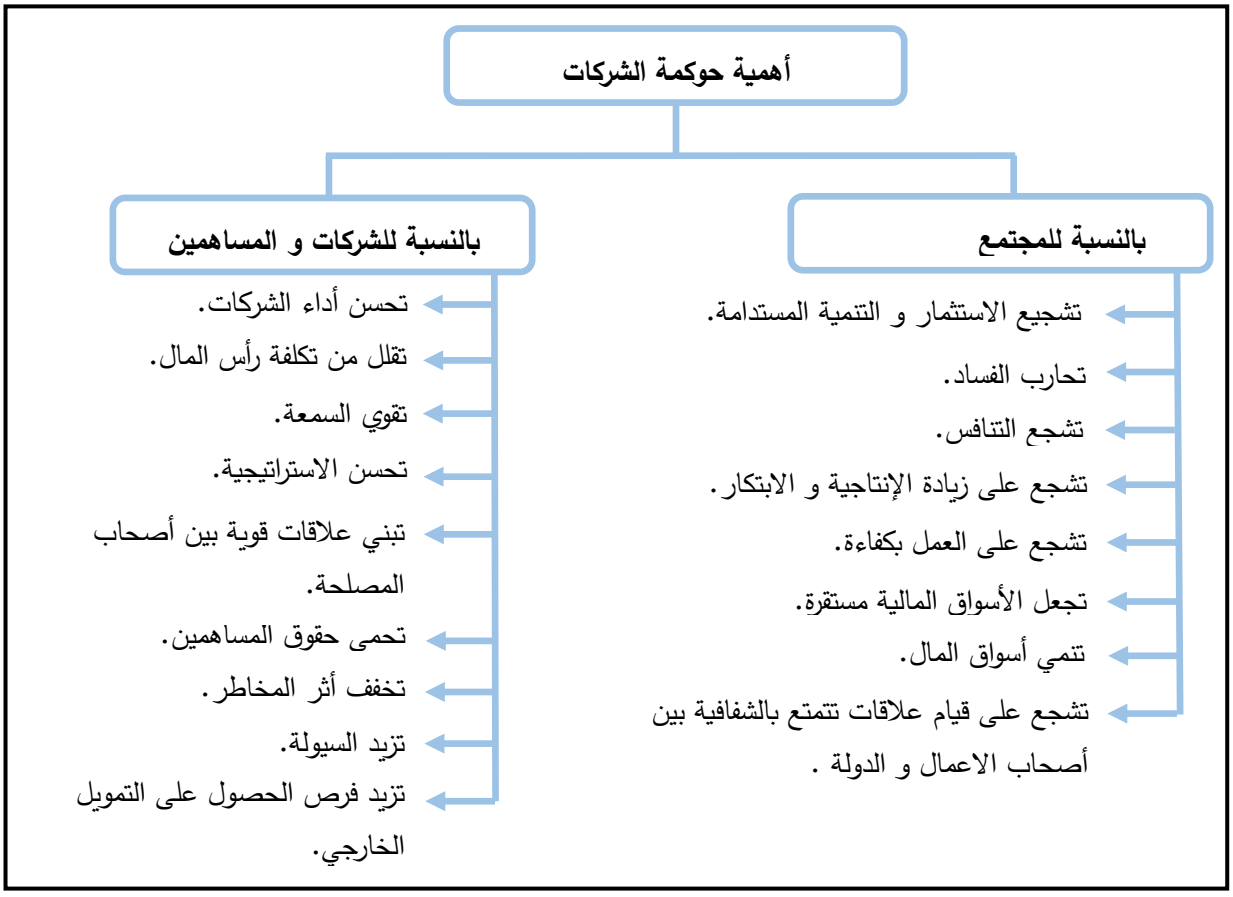

المصدر: من إعداد الطالبتين

ثانيا: أهداف حوكمة الشركات

تهدف حوكمة الشركات إلى تحقيق مجموعة من القواعد والأهداف كما تعمل على ضبط وتوجيه الممارسات الإدارية والمالية والفنية واحترام الضوابط والسياسات المرسومة، ويمكن ذكر أهم هذه الأهداف في النقاط التالية:

[1]- عبد الوهاب نصر علي، شحاته، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص20 ـ 21.

- تدعيم عنصر الشفافية في كافة المعاملات وعمليات المنشأة وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية بالشكل الذي يمكن ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.
- حماية حقوق المساهمين بصفة عامة وتعظيم عائداتهم، وذلك بتبني معايير الشفافية في التعامل معهم لمنع حدوث الأزمات الاقتصادية.
- منع المتاجرة بالسلطة في الشركة، وذلك من خلال ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة الإدارة أمام المساهمين.
- ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال الشركة من خلال تكامل نظم المحاسبة والمراجعة.
- زيادة ثقة المستثمرين في أسواق رأس المال، بما ينعكس على تخفيض تكلفته، فضلا عن تشغيل نظام السوق بصورة فعالة.
- تحسين الإدارة داخل الشركة والمساعدة على تطوير الإستراتيجيات وزيادة كفاءة الأداء.
- تجنب حدوث أزمات مصرفية حتى في الدول التي لا يوجد فيها تعامل نشط على معظم شركائها في سوق الأوراق المالية.[1]

- تحقيق إمكانية المنافسة في الأجل الطويل وهذا ما يؤدي إلى خلق حوافز للتطوير وتبني تكنولوجيا حديثة لزيادة درجة جودة المنتجات، وتخفيض التكاليف الإنتاجية وزيادة القابلية التسويقية للسلع والخدمات التي تتعامل فيها الشركة، حتى تتمكن من الصمود أمام المنافسة القوية للمنتجات الأجنبية.[2]

المطلب الثالث: مبادئ حوكمة الشركات ومحدداتها

- لتحقيق أهداف الحوكمة لابد من توافر مبادئ وقواعد راسخة تساهم في إقامة نظام سليم يعزز فرص النجاح والإصلاح الاقتصادي والتنظيمي للشركات، لذا فقد حرصت العديد من المؤسسات الدولية على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع مبادئ محددة لتطبيقه من أجل تعزيز ثقة الشركات المدرجة بالسوق المالي ومؤشرا على المستوى الذي وصلت إليه إدارة الشركات، من التزام مهني بمبادئ الحوكمة وحسن الإدارة والشفافية والمحاسبة ووجود إجراءات الحد من الفساد وبالتالي التأثير على الاقتصاد ونموه.

وسنتعرف في الجزء الأول من هذا المطلب على المبادئ التي تتماشى عليها الحوكمة وفي الجزء الثاني سنحاول معرفة محددات هذه الحوكمة.

[1]- محمد الفاتح محمود البشير المغربي **حوكمة الشركات**، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2020، ص16.

[2]- إبراهيم إسحاق، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات**، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، فلسطين، 2009، ص18.

أولا: مبادئ حوكمة الشركات

1- حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

- **المبدأ الأول: توافر إطار فعال لحوكمة الشركات**

يؤكد هذا المبدأ على أن يعمل هيكل حوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة السوق وأن يتوافق مع دور القانون، ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسئولة عن الإشراف والرقابة والالتزام بتطبيق القانون.

وقد شدد أيضا هذا المبدأ على ما يلي:

- أن يتم تطوير هيكل الحوكمة مع مراعاة تأثيرها على الاقتصاد الكلي ونزاهة السوق والحوافز التي تقدمها للمشاركين فيه، والترويج لشفافية وكفاءة السوق.
- إن المتطلبات القانونية والرقابية التي تؤثر على ممارسة حوكمة الشركات داخل التشريع ينبغي أن تتوافق مع قواعد القانون وشفافيته والالتزام بتطبيقه.
- أن تنص التشريعات بوضوح على توزيع المسؤوليات بين الهيئات المختلفة مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور.[1]

- **المبدأ الثاني: حفظ حقوق المساهمين:**

ويتضمن هذا المبدأ حماية حقوق المساهمين و المتضمنة ما يلي:

- حق المساهمين في المشاركة في اتخاذ القرارات المهمة، وإعلامهم بشكل كافي عن القرارات المتعلقة بالتغيرات الجوهرية في الشركة.
- حق المساهمين في المشاركة بفعالية والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين وإعلامهم بالقواعد.
- وجوب الإعلان عن هيكل رأس المال والترتيبات التي تمكن بعض المساهمين من ممارسة درجة من الرقابة التي تؤثر على سياسة الشركة بما يتناسب مع نسبة مساهمتهم.
- الحرص على قيام السوق بوظائفه في الرقابة على الشركات.
- ينبغي أن يأخذ المساهمون في الحسبان التكاليف والمنافع المقترنة بممارستهم لحقوق التصويت.
- أن تتوافر لجميع المساهمين الفرصة لتبادل الاستثمارات في الموضوعات المتعلقة بحقوق ملكيتهم المنصوص عليها بالمبادئ التي تتناول الاستثناءات لمنع سوء الاستغلال.[2]

---

[1]- علاء فرحان طالب، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص36.

[2]- إيمان شاكر وفيحاء عبد الله ومحمد يعقوب، **دور معايير الحوكمة في الحد من الآثار السلبية للعولمة والخصخصة**، مجلة دراسات محاسبية المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، العدد 05، 2007، ص62.

- **المبدأ الثالث: المعاملة المتساوية للمساهمين:**

تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة بما في ذلك حقوق الأقلية وحقوق المساهمين الأجانب، كما يجب أن يحصل المساهمين على تعويضات كافية في حالة تعرض حقوقهم للمخاطر وذلك مع مراعاة ما يلي:

- معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي و توفير حقوق التصويت المتساوية لهم داخل كل فئة، مع إخضاع التغيرات في حقوق التصويت التي تؤثر سلبا على بعض فئات المساهمين لموافقتهم ومراعاة حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية من قبل المساهمين مع توفير آليات ووسائل تعويضية فعالة.
- يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح والشفافية.
- ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات تمس المؤسسة.[1]

- **المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح:**

ينبغي أن يقر الإطار الخاص بالقواعد المنظمة لحوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصالح كما هي محددة في القانون ويشجع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح بالشركة وتوفير الاستمرارية للشركات السليمة ماليا وتضمن ما يلي:

- أن يشدد إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات على ضرورة احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.
- إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم.
- أن يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء.
- توفير المعلومات لأصحاب المصالح وفرص النفاذ لها بأسلوب دوري وفي التوقيت المناسب.
- السماح لأصحاب المصالح بما فيهم العاملين من الأفراد من الجهات التي تمثلهم الاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم اتجاه التصرفات غير القانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة بما لا يؤدي إلى المساس بحقوقهم.[2]

[1]- يحياوي إلهام، بوحديد ليلى، **الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد، 5، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014، ص63 ـ 64.

[2]- علاء طالب فرحان، مرجع سابق، ص39.

- **المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية:**

يشدد إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات على الإفصاح الدقيق عن كافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للشركة بما في ذلك الموقف المالي والأداء والملكية والرقابة على الشركة، وقد تضمن هذا المبدأ على ما يلي:

- يجب أن يكون الإفصاح شاملا متكاملا وألا يقتصر على المعلومات الجوهرية فقط وإنما يشمل أيضا معلومات أخرى مثل النتائج المالية والتشغيلية للشركة، أهداف الشركة، ملكية الأسهم وحقوق التصويت عوامل المخاطرة المتوقعة المسائل، المادية المتعلقة بالعاملين وبغيرهم من أصحاب المصالح وهياكل وسياسات ممارسة سلطات الإدارة بالشركات.
- الإفصاح عن المعلومات المحاسبية طبقا لمعايير المحاسبة والمراجعة المالية وغير المالية.
- يجب القيام بالمراجعة السنوية لحسابات الشركة بواسطة مراجع مستقل ومؤهل، وذلك بهدف تقديم ضمان خارجي وموضوعي للمجلس والمساهمين.
- يجب أن يزود إطار حوكمة الشركات بمنهج فعال يتناول التحليل ويدعم توصيات المحلل والوسطاء وشركات التصنيف وغيرها من الأطراف، التي تؤثر على القرارات التي يتخذها المستثمرين والتي تخلو من تعارض المصالح الذي قد يؤثر على نزاهة التحليل أو توصيات المحلل.[1]

- **المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة:**

ويجسد هذا المبدأ إطار قواعد الحوكمة و إستراتيجية الشركة والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة ومسؤوليته أمام الشركة والمساهمين وينص هذا المبدأ على ما يلي:

- يجب أن يعمل مجلس الإدارة على توفير كامل المعلومات الازمة والحرص على سلامة القواعد المطبقة داخل الشركة، كما يجب أن يعمل الأعضاء على تحقيق مصالحها ومصالح المساهمين.
- على مجلس الإدارة إن كانت قراراته تؤثر على مجموعة من المساهمين أن يعمل على تحقيق المعاملة المتساوية لجميع المساهمين.
- يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وأن يأخذ في الحسبان اهتمامات كافة أصحاب المصالح في كافة القرارات التي يصدرها.
- يجب على مجلس الإدارة القيام ببعض المهام الرئيسية من بينها مراجعة وتوجيه إستراتيجية الشركة وسياسة المخاطرة، الميزانيات خطط العمل، تحديد أهداف الشركة، اختيار المسؤولين التنفيذيين الرئيسين وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم ومتابعتهم أيضا.

[1]- علي جابر إسماعيل، **العلاقة بين مستوى التعليق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية**، رسالة ماجستير، كلية الأعمال تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص22.

- يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشؤون الشركة بصفة مستقلة عن الإدارة من خلال التحديد الدقيق والإفصاح عن الهدف وإجراءات العمل الخاصة بلجان مجلس الإدارة عند تأسيسها، ومن خلال تكريس وقت كاف لممارسة مسؤولياتها.[1]

الشكل رقم (2-1): مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

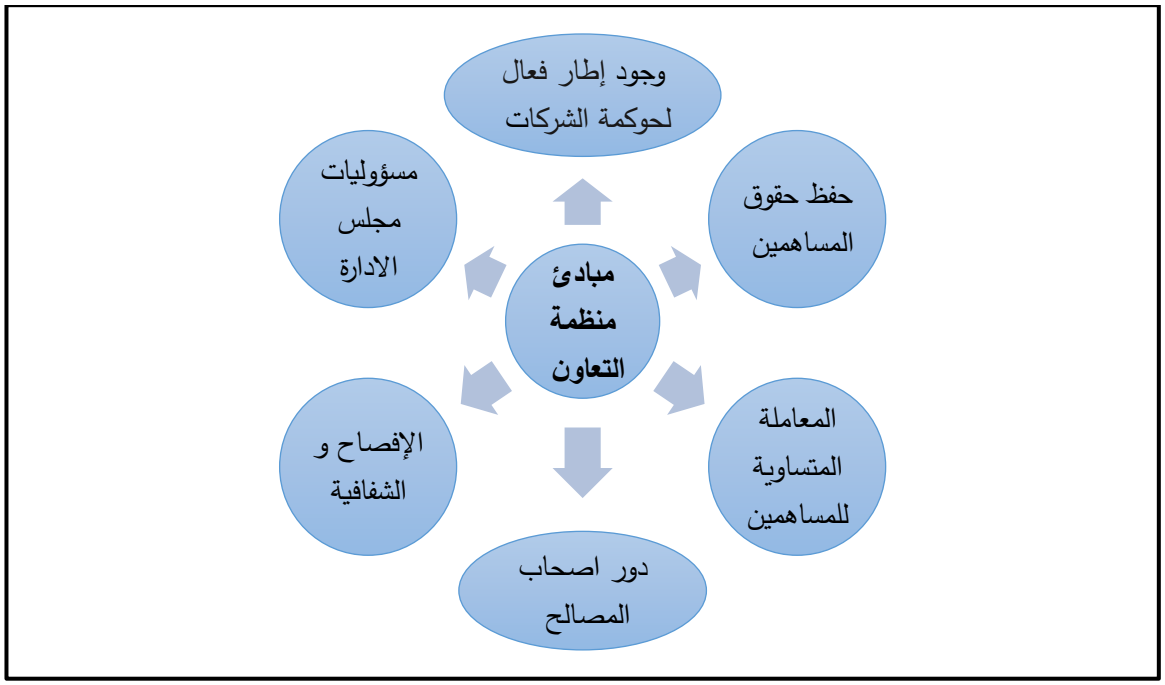

المصدر: من إعداد الطالبتين

2- حسب بنك التسويات الدولي:

باعتبار البنوك من الشركات، ونظرا لحساسية الدور الذي تقوم به في الاقتصاد ككل، فقد تم إعداد مبادئ خاصة بالحوكمة في البنوك حيث أصدرت لجنة بازل تقرير عن تعزيز الحوكمة في المصارف عام 1999 ثم أصدرت نسخة معدلة منه عام 2005.

وتتمثل مبادئ حوكمة الشركات في بنك التسويات في ما يلي:

- **المبدأ الأول:** وينص على أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماما لمراكزهم وأن يكونوا على دراية تامة بالحوكمة، والقدرة على إدارة العمل بالبنك ويكون أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بشكل تام عن أداء البنك وسلامة موقفه المالي ويقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجنان لمساعدته، منها لجنة تنفيذية ولجنة مراجعة داخلية كما يشكل مجلس الإدارة لجنة الإدارة ولجنة الأجور.
- **المبدأ الثاني:** يجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة الأهداف الإستراتيجية للبنك وقيم ومعايير العمل.

[1]- علي جابر إسماعيل، مرجع سابق، ص23.

- **المبدأ الثالث:** يجب على مجلس الإدارة أن يضع حدودا واضحة للمسؤوليات والمحاسبة في البنك لأنفسهم وللإدارة العليا والمديرين والعاملين.
- **المبدأ الرابع:** يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس.
- **المبدأ الخامس:** يجب على مجلس الإدارة أن يقر باستقلال مراجع الحسابات بوظائف الرقابة الداخلية.
- **المبدأ السادس:** ويتضمن التأكيد من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف وإستراتيجية البنك في الأجل الطويل.
- **المبدأ السابع:** تعد الشفافية ضرورية لحوكمة الشركات الفعالة والسليمة، وتبعا لدليل لجنة بازل عن الشفافية في البنوك فإنه من الصعب للمساهمين وأصحاب المصالح والمشاركين الآخرين في السوق أن يراقبوا بشكل صحيح وفعال إدارة البنك في ظل نقص الشفافية.
- **المبدأ الثامن:** يجب أن يتفهم أعضاء مجلس الإدارة العليا هيكل عمليات البنك والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها.[1]

ثانيا: محددات حوكمة الشركات

لكي تتمكن الشركات بل والدول من الاستفادة من مزايا تطبيق حوكمة الشركات، وحتى يحقق نظام الحوكمة هدفه الرئيسي المتمثل قي إرساء مبادئها بفعالية، يجب أن تتوافر مجموعة من المحددات والعوامل المختلفة التي تختلف من دولة إلى لأخرى بحسب اختلاف النظم السياسية، والاقتصادية والقانونية ولتتم العملية الرقابية لهذا النظام لابد أن تتدخل جملة من الآليات والركائز الأساسية والتي تشمل الرقابة والإفصاح وإدارة المخاطر وهذه العناصر هي التي يمكن من خلالها الحكم على مدى جودة نظام الحوكمة المطبق، وهناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توفر جودة مجموعتين من المحددات الداخلية والخارجية وتشمل هذه المحددات مجموعتين أساسيتين:

1- المحددات الداخلية:

- تشمل القواعد والأساليب التي تطبق داخل الشركة والتي تتضمن هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركة، وتوزيع مناسب للسلطات والواجبات بين الأطراف المعينة بتطبيق مفهوم حوكمة الشركة مثل مجلس إدارة المساهمين وأصحاب المصالح، وبالنظرة السطحية إلى هذه المحددات قد تفهم على أنها قيود الحوكمة، لكنها في الواقع تمثل ضوابط لضمان فعالية حوكمة الشركات.

[1]- طلحة أحمد، **أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، 2011، ص31.

- أيضا تعمل على دعم وتشجيع نمو القطاع الخاص وخاصة قدرته التنافسية.
- مساعدة المشروعات في الحصول على تمويل مشاريعها وتحقيق الأرباح.
- زيادة وتعميق سوق العمل على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار.[1]

2- المحددات الخارجية:

تشير المحددات الخارجية إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، وترجع أهميتها إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص وتتمثل المحددات الخارجية في ما يلي:

- القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل قوانين الشركات، قوانين سوق الأموال، والقوانين المتعلقة بالإفلاس وأيضا القوانين التي تنظم المنافسة والتي تعمل على منع الاحتكار.
- وجود نظام مالي جيد بحيث يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع الشركات على التوسع والمنافسة الدولية.
- درجة تنافسية الأسواق وعناصر الإنتاج.
- كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية مثل هيئات سوق الأموال وذلك بإحكام الرقابة على الشركات والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات المنشورة.[2]

[1]- علاء فرحان طالب، مرجع سابق، ص46.

[2]. محمد حسن يوسف، **محددات الحوكمة ومعاييرها**، البنك الاستثماري القومي، الملتقى الوطني العام، مصر، 2008، ص06.

وفي ما يلي الشكل رقم (3-1) يوضح محددات حوكمة الشركات.

الشكل رقم (3-1): محددات تطبيق حوكمة الشركات

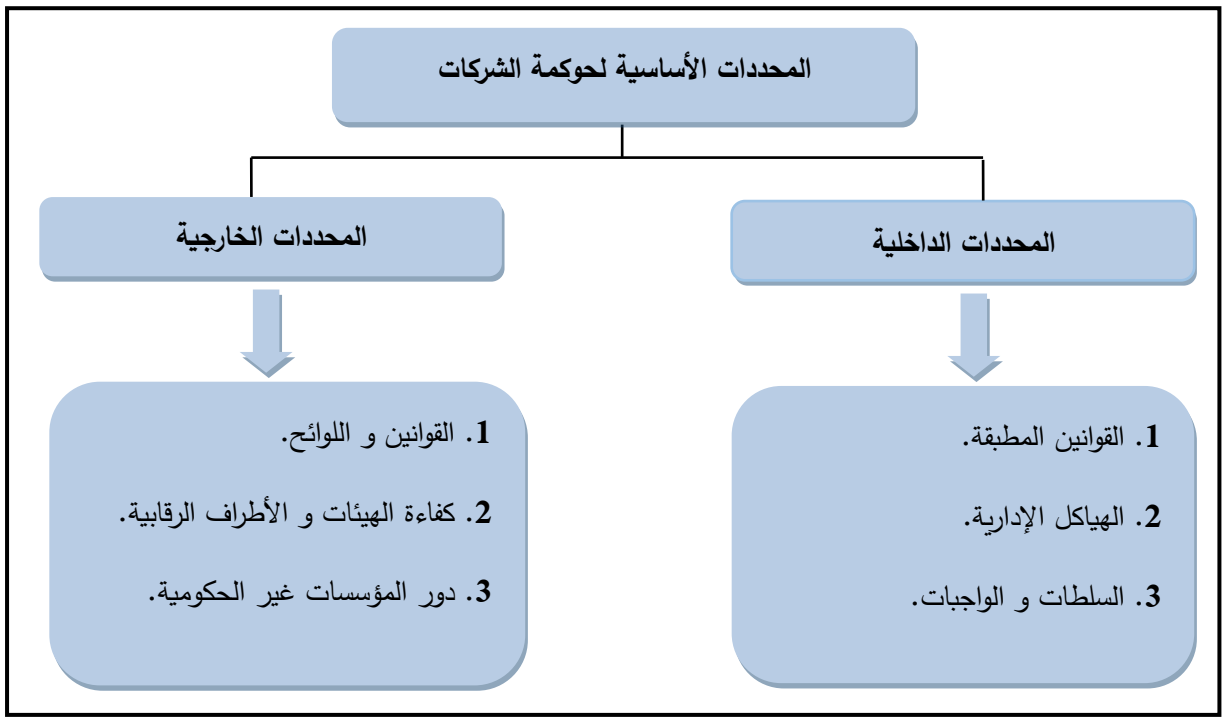

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الرابع: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

هناك أربع أطراف تؤثر وتتأثر بالتطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات وتحدد بدرجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيقها، ونذكر أهم هذه الأطراف في ما يلي:

1- المساهمين:

هم من يقومون بتقديم رأس مال الشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل مما يحدد مدى استمراريتها مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، ويملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم، وبالمقابل عدم تحقيق الأرباح مما يؤدي إلى عدم رغبة المساهمين في زيادة أنشطة الشركة مما يؤثر على مستقبل الشركة، ويمكن تحقيق أهداف المساهمين من خلال حسن اختيار أعضاء الإدارة العليا لإدارة الشركة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة.[1]

[1]- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **حوكمة الشركات**، القاهرة، مصر، 2020، ص12.

2- مجلس الإدارة:

بصفتهم من يقومون باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة ويرسم السياسات العامة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم.[1]

3- الإدارة:

هي المسئولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر أيضا المسئولة عن تعظيم أرباح الشركة بالإضافة إلى مسؤوليتها اتجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.[2]

4- أصحاب المصالح:

هي مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين وقد تكون مصالح هذه الأطراف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، ويتأثر مفهوم حوكمة الشركات بشكل كبير بالعلاقات بين هذه الأطراف.[3]

الشكل رقم (4-1): الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

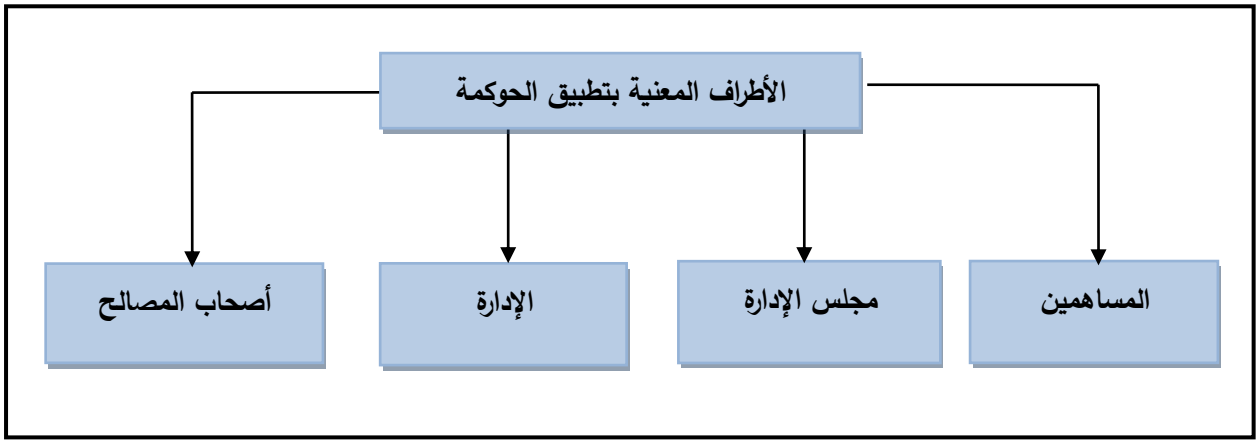

المصدر: من إعداد الطالبتين

[1]- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، مرجع سابق، ص13.

[2]- منجد معين مرجي، **أثر الحوكمة المؤسسية على أداء الشركات الصناعية**، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، الأردن، 2009، 2010، ص26.

[3]- محمد حسن يوسف، مرجع سابق، ص7.

المبحث الثاني: الواقع النظري لتقييم الأداء المالي

يتبوأ تقييم الأداء المالي مكانة هامة في غالبية الاقتصاديات، حيث ركزت عليه الكثير من الدراسات والأبحاث المحاسبية والإدارية وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد المالية التي تعتمدها المؤسسة قياسا بحجم الاحتياجات المالية الكبيرة لها والمتنافس عليها، ومن هذا المنطلق نجد ضرورة الحصول على الموارد وتحقيق العوائد القصوى منها، وديمومة واستمرار المؤسسة ونموها وتطورها واستغلالها الاستغلال الأمثل يعتبر في غاية الأهمية، لما لها من تأثير على كل جوانب المؤسسة، ولهذا فإن تقييم الأداء المالي يعد أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية حيث يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها، والتعرف على اتجاهات الأداء فيها مما يؤدي إلى نجاح مستقبلها.

سنتطرق في هذا المبحث إلى بعض المفاهيم المتعلقة بالأداء المالي وتقييم الأداء المالي، وأهميته وأهم عوامله وفي الأخير نتطرق إلى مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

سنحاول في هذا المطلب تعريف الأداء المالي أولا ثم التطرق إلى تعريف تقييم الأداء المالي.

أولا: الأداء المالي

1- تعريفه:

- يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، كما يعتبر الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في مختلف ميادين الأعمال التي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.
- وقد عرفه مجموعة من الخبراء الماليين والباحثين بالإطار الدقيق بأنه " وصف لوضع الشركة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الايرادات، المطلوبات، صافي الثروة ".
- هو أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه الى الشركة التي تشير معاييرها المالية إلى التقدم والنجاح.[1]
- كما يقصد به مدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان يزيل عنها العسر المالي وتخطي ظاهرة الإفلاس أو بتعبير آخر مدى قدرة المؤسسة على التصدي للمخاطر والصعاب المالية.[2]

[1]- محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد الأسهم**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص44.

[2]- خنفري خيضر، **دور النسب المالية في تقييم الأداء المالي**، مجلة دراسات إقتصادية، العدد27، الجزائر، ص58.

ومنه نستخلص أن الأداء المالي أداة تساعد في مساهمة الأنشطة، وخلق القيمة والتحفيز لاتخاذ القرارات وتوجيه الشركة والتعرف على الوضع المالي التي تقوم عليه الشركة.

2- أهميته:

- يساعد في توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الاشراف.
- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمؤسسات المختلفة مما يؤدي الى تحسين أدائها المالي.
- التأكد من توفر السيولة ومستوى الربحية في ظل كل من قرارات الاستثمار والتمويل، وما يصاحبها من مخاطر بالإضافة الى توزيعات الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للمؤسسة والمحافظة على سيولتها.
- الكشف عن المشاكل والثغرات التي تتعرض لها المؤسسات وتقديم حلول لمعالجتها بأفضل الطرق.
- يمكن المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعتها كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية للشركة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط.

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في ما يلي:

- تقييم ربحية الشركة.
- تقييم سيولة الشركة.
- تقييم تطور توزيعات الشركة.
- تقييم تطور نشاط الشركة.
- تقييم مديونية الشركة.[1]

ثانيا: تعريف تقييم الأداء المالي

- يقصد به قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على معايير محددة لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم تجديد الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.
- كما يعرف على أنه تحديد مدى استطاعة الإدارة في تحقيق المهام المحدد لها ومعرفة أسباب الانحرافات من قياس الأداء المحدد واقتراح أساليب معالجة العوامل الخارجية عن نطاق تحكم الإدارة.[2]

[1]- محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص45.

[2]- دادان عبد الغني، **قياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الأداء المالي، العدد 4، جامعة الجزائر، 2006، ص47.

- نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة للمؤسسة أو بتلك التي تعكس نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية مع مراعات الظروف التاريخية والهيكلية.[1]

ومن التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف تقييم الأداء المالي على أنه: " عملية يتم من خلالها معرفة قدرة الشركة على تحقيق أهدافها الموضوعة كما هو مخطط لها، وبالتالي معرفة مدى قدرة الشركة على استغلال ما لديها من موارد بأفضل صورة وتحديد نقاط القوة والضعف في الأداء ".

المطلب الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي

إن لعملية تقييم الأداء المالي أهمية بالغة كونه يساهم في التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة ومن جهة أخرى يساهم في التحقق من تنفيذ الأهداف المسطرة، إضافة إلى كونه يتناول مختلف الأنشطة في المؤسسة، والتأكد من حسن سيرها، ويستمد تقييم الأداء المالي أهميته من الفوائد التي يوفرها للمؤسسة الاقتصادية والمتمثلة في ما يلي:

- يوفر للإدارة مختلف المعلومات المالية التي تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة، سواء كانت قرارات استثمارية أو تطورية.
- المساهمة الفعالة في التسيير الجيد للمؤسسة الاقتصادية من خلال تعزيز تحسين القيمة والمساهمة في خفض التكاليف.
- يعتبر من أهم الركائز التي تسطير على السياسات العامة سواء بالنسبة للمؤسسة، أو بالنسبة للهيئات القائمة عليها.
- توفير مختلف المعلومات المالية التي من شأنها أن تساعد المؤسسة في اتخاذ القرارات المناسبة سواء كانت قرارات استثمارية أو تطويرية أو متعلقة بتغيير السياسات.
- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمؤسسات المختلفة وهذا بدوره يدفع إلى تحسين مستوى أدائها.

الكشف عن مدى قدرة الشركة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافئة عوامل الإنتاج.[2]

[1]- زاهر صبحي بشناق، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية**، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير، 2011، ص21.

[2]- معراجي عبد المالك، **آليات الحوكمة ودورها في تقييم أداء المؤسسات**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 13، العدد 14، الجزائر، جوان 2017، ص 61.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي وأهم خطواته

سنحاول في هذا المطلب شرح العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي أولا ثم شرح أهم خطواته.

أولا: العوامل المؤثرة في تقييم الأداء

تتصنف العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية ويمكن شرح هذه العوامل في النقاط التالية:

1- العوامل الداخلية:

ويمكن تلخيصها في ما يلي:

1-1- الهيكل التنظيمي: ويقصد به الوعاء او الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسة وأعمالها، ويتم فيه تحديد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات.

1-2- المناخ التنظيمي: ويقصد به وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار والأسلوب الإداري وتوجيه الأداء، وبمعنى آخر يقصد به إدراك العاملين مهام الشركة وأهدافها وعملياتها مع ارتباطها بالأداء.

حيث يقوم المناخ الطبيعي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءتها من الناحيتين الإدارية والمالية وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات.

1-3- التكنولوجيا: هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة، لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات وهي عدة أنواع وتكون وفقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك.

1-4- المؤسسة: يقصد به تصنيف المؤسسة أو الشركة الى مؤسسة صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم، وتوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها إجمالي الموجودات، إجمالي الودائع، إجمالي المبيعات، إجمالي القيمة الدفترية.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على تقييم الأداء المالي للشركات سلبا، فكبر الشركة يشكل عائقا للأداء المالي، وفي هذه الحالة تصبح الإدارة أكثر تعقيدا، وقد يؤثر إيجابا من ناحية أخرى لأن كبر المؤسسة يتطلب عدد من المحللين الماليين مما يساهم في رفع جودة الأداء المالي لها.[1]

[1]- محمود الخطيب، مرجع سابق، ص40.

2- العوامل الخارجية:

يؤثر في تقييم الأداء المالي مجموعة من العوامل الخارجية أي التي تخرج عن نطاق تحكمه كالأوضاع الاقتصادية العامة والسياسات الاقتصادية، أما في الحالة العكسية فسوف نلاحظ تراجع في الأداء المالي ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

2-1- السوق:

يؤثر السوق في الأداء المالي من حيث العرض والطلب، فإن تميز السوق بالانتعاش وكثر الطلب فإن ذلك سيؤثر بإيجابية على الأداء المالي أما في الحالة العكسية نلاحظ تراجع في الأداء المالي.

2-2- المنافسة:

تعتبر المنافسة سلاح دو حدين بالنسبة الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، كما تعتبر المحفز لتعزيزه عندما تواجه المؤسسة تداعيات المنافسة فتحاول تحسين صورتها ووضعها المالي عن طريق أدائها المالي لتواكب هذه التداعيات.

2-3- الأوضاع الاقتصادية:

تؤثر الأوضاع الاقتصادية العامة على الأداء المالي سواء بطريقة سلبية أو العكس فنجدها مثلا في الأزمات الاقتصادية أو حالات التضخم.[1]

[1]- ناظم حسن عبد السيد، **محاسبة الجودة " مدخل تحليلي"** دار الثقافة، عمان، 2009، ص131.

الشكل رقم (5-1): العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي

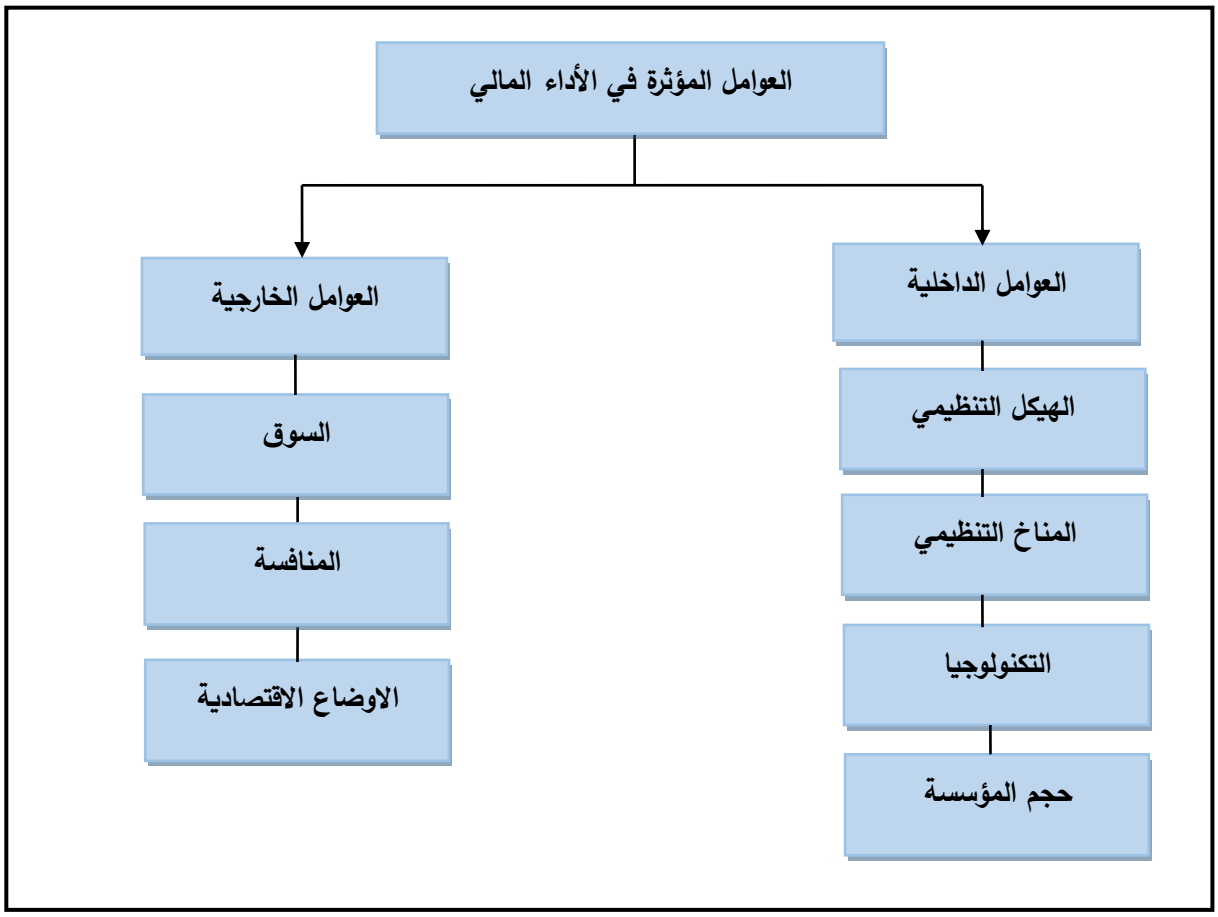

المصدر: من إعداد الطالبتين

ثانيا: خطوات تقييم الأداء المالي

يقوم المحلل المالي بإجراء عملية التقييم المالي وفق عدة خطوات متسلسلة ومكملة لبعضها البعض

نذكر أهم هذه الخطوات في ما يلي:

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل وإعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية محددة.
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل: نسبة الربحية والسيولة والنشاط وتتم بالإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.
- دراسة وتقييم النسب وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف للأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع.

- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسة للتعامل معها ومعالجتها.[1]

ثالثا: الغرض من عملية تقييم الأداء المالي:

يستخدم تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية بهدف تحقيق الأغراض التالية:

- تقييم المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية وتقييم ربحية المؤسسة.
- تقييم مدى كفاءة سياسة التمويل وتقييم مدى كفاءة إدارة الأصول والخصوم.
- استنباط بعض المؤشرات التي توفر للإدارة التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.[2]

المطلب الرابع: مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي

سنتطرق في هذا المطلب إلى شرح أهم مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي.

أولا: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

يعتمد المحلل المالي لتوازن المؤسسة على مجموعة من المؤشرات ويستند على أهمها: الميزانية المالية، رأس المال العامل، احتياج رأس المال العامل، الخزينة.

1- الميزانية:

يطلق عليها أيضا قائمة المركز المالي، وهي عبارة عن جدول مكون من جانبين جانب الأصول وجانب الخصوم وتعد من أجل بيان الوضع المالي لمؤسسة ما في تاريخ معين وإظهار جميع الأرصدة وممتلكات المؤسسة وكذلك الالتزامات القائمة عليها في نفس التاريخ.[3]

[1]- صافية بومصباح، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 8، العدد2، 2021، ص222.

[2]- ناظم حسن عبد السيد، مرجع سابق، ص131.

[3]- بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2009-2008، ص30.

الجدول رقم (1-1): الميزانية العامة

رقم الحساب	الأصول	المبالغ	رقم الحساب	الخصوم	المبالغ
02	الاستثمارات	X X X	01	الأموال	X X X
03	مخزونات	X X X	05	الخاصة	X X X
04	حقوق	X X X		الديون	
المجموع		**X X X**	**المجموع**		**X X X**

المصدر: من إعداد الطالبتين

2- رأس المال العامل FRNG

2-1- تعريف رأس المال العامل:

يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي، خاصة على المدى القصير بتاريخ معين، ويتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة، وفي ما يلي نوضح شكل رأس المال العامل:

الشكل رقم (1-6): مكونات رأس المال العامل

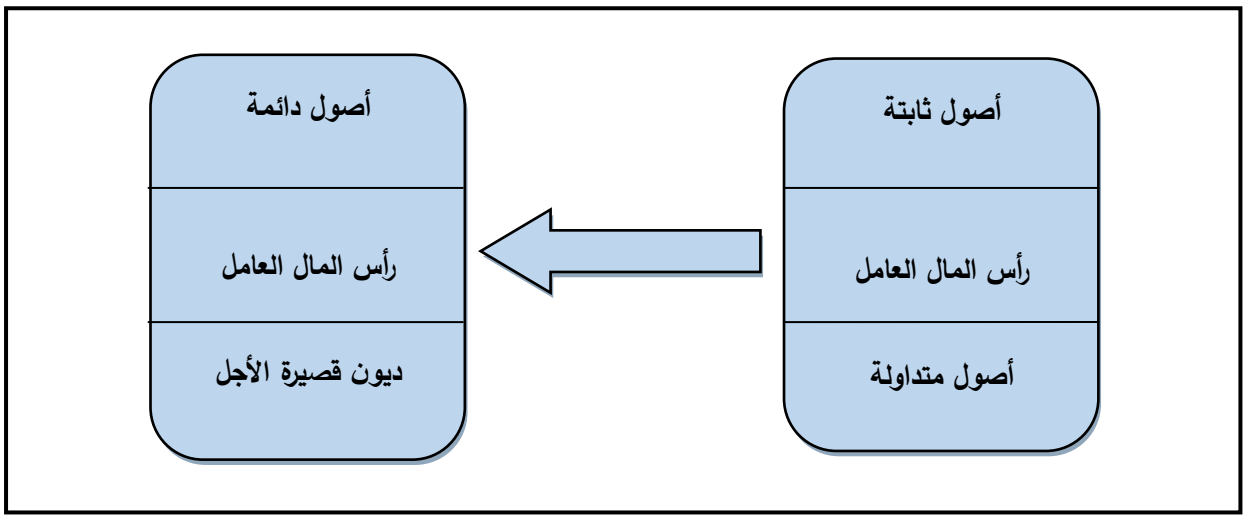

المصدر: من إعداد الطالبتين

ويتم حساب رأس المال العامل بطريقتين:

- **ط1 : رأس المال العامل** = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.
- **ط2 : رأس المال العامل** = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة.

2- 2- حالات حساب رأس المال العامل:

- **FRNG > 0:** هذا مؤشر لوضع مالي جيد من حيث التوازن المالي، إلى أن ارتفاع قيمته قد يؤثر بالسلب لأن الاعتماد على الأموال الدائمة ذات التكلفة المرتفعة يعتبر بمثابة تجميد الأموال مما يحملها تكلفة الفرصة البديلة، وهذا ما يؤثر على مردوديتها.
- **FRNG = 0** : وهي حالة نادرة الحدوث وتعتبر الحالة المثالية، كما أنها ليست الحالة المناسبة نظرا لوجود خطر القدرة على تسديد الديون قصيرة الأجل لأنها تمتلك مصدر تمويل مستقبلي.
- **FRNG < 0** : معناه أن الأموال الدائمة غير كافية لتمويل الأصول الثابتة، وبالتالي على المؤسسة تفادي هذه الوضعية والبحث عن موارد أخرى لتغطية العجز وضمان التوازن المالي.[1]

3- الاحتياج في رأس المال العامل BFR :

3- 1- تعريف الاحتياج في رأس المال العامل:

هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل ويتم حسابه كما يلي:

احتياج رأس المال العامل= (الأصول المتداولة – النقديات) – (ديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية)

3-2- تغيرات الاحتياج في رأس المال العامل:

- **BFR > 0:** المؤسسة لا تغطي احتياجات الدورة الاستغلالية باستخدام موارد الدورة بل تتعداها إلى موارد أخرى وبالتالي على المؤسسة توفير البديل التمويلي لهذا العجز.
- **BFR = 0:** وهي الحالة المثلى ونادرة الحدوث.
- **BFR < 0:** وهي الحالة الجيدة التي تضمن فيها المؤسسة الاقتصادية توازنها المالي دون التأثير السلبي على مردوديتها المالية.[2]

[1]- زغيب مليكة، بوشنيقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص37.
[2]- بن خروف جليلة، مرجع سابق، ص32.

4- الخزينة العامة TN:

هي عبارة عن مجموعة من الأموال التي تكون في حوزة المؤسسة وكذلك دورة الاستغلال حيث تشمل صافي قيم الاستغلال، ويتم حسابها كما يلي: [1]

الخزينة = خزينة الأصول (القيم الجاهزة) – خزينة الخصوم (التسبيقات المصرفية)

ثانيا: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية

تعتبر النسبة المالية من الأدوات الأساسية في تقيم الأداء المالي، لأنها تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة.

1- تعريف النسب المالية:

ويقصد بها نسبة الملائمة المالية التي تقيس قدرة الشركة على تغطية الديون من خلال تصفية أصولها المادية.

2- أنواع النسب المالية:

يوجد عدد لانهائي من النسب المالية وسنختصرها في ما يلي:

[1]- طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص51.

الشكل رقم (7-1): أنواع النسب المالية

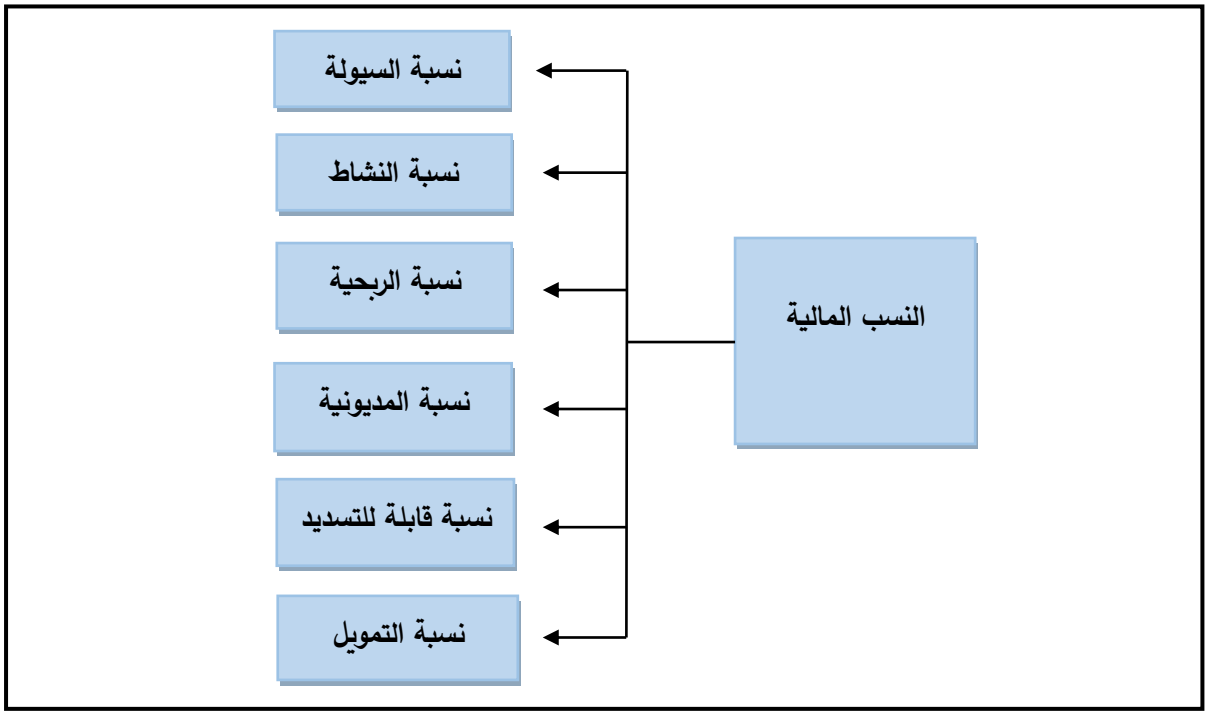

المصدر: من إعداد الطالبتين

2- 1- نسب السيولة:

ويقصد بها قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، أي مدى كفاية التدفقات النقدية التي تمكن الشركة من مواجهة التزاماتها المالية.[1]

الجدول رقم (2-1): نسب السيولة

النسبة	الصيغة الرياضية	دلالتها
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة	تقيس هذه النسبة مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة وتعتبر الزيادة في هذه النسبة مؤشر إيجابي على قدرة السداد في الأجل القصير

[1]- زغيب مليكة وبوشنقير ميلود، مرجع سابق، ص37.

نسبة السيولة المختصرة	الأصول المتداولة – المخزون / الالتزامات المتداولة	تقيس هذه النسبة مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل والتي تمتاز بسرعة تحولها إلى نقدية بحيث تستبعد المخزون لبطئ تحوله إلى نقدية.
نسبة السيولة الحالية	قيم جاهزة / الالتزامات المتداولة	تقيس هذه النسبة مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها النقدية فقط، وذلك باستبعاد حسابات المدينون وأوراق القبض.

المصدر: من إعداد الطالبتين

2- 2- نسب النشاط:

تستخدم لمعرفة كيفية تسيير المؤسسة لمجموع أصولها ذات درجات السيولة المختلفة، مقارنة بدرجات استحقاق عناصر الخصوم فكلما كانت عناصر الأصول سريعة كلما كان الوقت الضروري لتحويلها إلى نقدية أقل، كما تقيس درجة الفعالية في استخدام الموارد المالية.[1]

الجدول رقم (3-1): نسب النشاط

النسبة	الصيغة الرياضية	مدلولها
مهلة دوران الزبائن	الزبائن والحسابات المدينة /المبيعات السنوية TTC × 360	تقيس المدة التي تمنحها المؤسسة لتسديد ما عليهم من ديون تجاه المؤسسة
مهلة دوران الموردين	الموردون وحسابات م م / المشتريات السنوية TTC × 360	تقيس المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون

[1]- سعاد شعابية، **مطبوعة التحليل المالي**، تخصص علوم اقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2021، ص61.

مهلة دوران المخزون	متوسط المخزون × 100 / المشتريات السنوية TTC × 360	يقيس عدد مرات دوران المخزون خلال الدورة المحاسبية
مهلة دوران الأصول الثابتة	المبيعات / صافي الأصول	يقيس مساهمة الأصول الثابتة في تحقيق رقم الأعمال السنوي الصافي
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة × 100/ الأصول الثابتة	يقيس درجة الموارد الدائمة للأصول الثابتة ويحدد مستوى رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالبتين

2-3- نسبة الربحية:

ويقصد بها النسبة التي تقيس كفاءة إدارة الشركة في استغلال الموارد استغلالا أمثل لتحقيق أرباحها، وهي مؤشر لتحسين الأداء المالي للشركة، ويؤكد مدى قدرة الشركة على مواكبة النمو والتطور وتنقسم نسبة الربحية إلى:

2-3-1- نسبة ربحية الأصول:

تبين هذه النسبة من الأصول للحصول على النتيجة، وبالوحدات تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول لثابتة والأصول المتداولة من النتيجة الاجمالية وتحسب كما يلي:

نسبة ربحية الأصول = (النتيجة الإجمالية ÷ مجموع الأصول) × 100

2-3-2- نسبة ربحية الأموال الخاصة:

وهي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين، وتمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من النتيجة الصافية، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة ربحية الأموال الخاصة = (النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة) × 100

2-3-3- نسبة ربحية النشاط:

تمثل هذه النسبة مردودية رقم الأعمال، أو ما تقدمه الوحدة النقدية، فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد تكون خطيرة لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزايد في العادة مع تزايد الأعباء الكلية، قد تمتص هذه الأعباء رقم الأعمال وتتبخر معها الأرباح وتحسب هذه النسبة كما يلي: [1]

نسبة ربحية النشاط = (النتيجة الإجمالية ÷ رقم الأعمال السنوي) × 100

2- 4- نسبة المديونية:

تقيس مدى اعتماد المؤسسة في التمويل على أموالها الخاصة وعلى أموال الغير، بمعنى آخر تقيس درجة الاستقلالية المالية، ويمكن تلخيص نسب المديونية في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-1): نسب المديونية

النسبة	الصيغة الرياضية	التفسير
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الخصوم	تبين لنا حصة المساهمين مقارنة بمجموع موارد المؤسسة
نسبة القدرة على التسديد	الديون متوسطة وطويلة الأجل / قدرة التمويل الذاتي	توضح لنا مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها المالية بواسطة مواردها الذاتية
نسبة تغطية المصاريف المالية	المصاريف المالية / رقم الأعمال السنوي	تبين هذه النسبة درجة تغطية رقم الأعمال السنوي الصافي للمصاريف المالية للمؤسسة فكلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما كان ذلك في صالح المؤسسة

المصدر: من إعداد الطالبتين

[1]- سعاد شعابية، مرجع سابق، ص63.

2-5- نسبة قابلة للتسديد:

تسمى أيضا نسبة التمويل الخارجي، وتبين مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموالها الخارجية، وهي تقارن موجودات المؤسسة والمتمثلة في الأصول بمجموع الديون وتحسب كما يلي:

نسبة قابلة للتسديد = مجموع الديون ÷ مجموع الأصول

2-6- نسبة التمويل:

تمكننا هذه النسبة من دراسة وتحليل النسب التمويلية، أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة، والأصول الثابتة بصفة خاصة.

2-6-1- نسبة التمويل الدائم:

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، فإذا كانت النسبة أقل من 100% فإن رأس المال العامل يكون سالب.

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة ÷ الأصول الثابتة

2-6-2- نسبة التمويل الخاص:

تبين قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة.[1]

نسبة التمويل الخاص = لأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة

3- أهمية النسب المالية:

تتلخص أهمية النسب المالية في ما يلي:

- تحديد قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات الجارية.
- قياس درجة نمو المؤسسة والكشف عن مواطن القوة والضعف.

[1]- ابتهال أحمد حسين العزاني، **تقييم ومقارنة الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية**، مجلة الدار البيضاء، العدد 05، ديسمبر 2023، ص10.

- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإعداد الموازنات التقديرية.
- قياس الفعالية الكلية للشركة ومستوى أدائها.
- قياس الفعالية التي تحصل عليها المؤسسة باستغلالها لمختلف موجوداتها لتحقيق الربحية.
- أن تكون النسب المالية ذات دلالات واضحة يمكن من خلالها مقارنتها بالنسب المالية السابقة أو بالمتوسط العام للنسب المالية.[1]

ثانيا: تقييم الأداء المالي بواسطة المردودية

تعتبر المردودية من أهم الوسائل التي تعالج النشاط المالي خلال الفترة الزمنية المحددة للنشاط، كما تهتم بربحية المؤسسة.

1- تعريف المردودية:

تعرف المردودية على أنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة.

2- أنواع المردوية:

تشمل المردودية ثلاث أنواع وتتمثل في المردودية المالية، مردودية النشاط، المردودية الاقتصادية.

الشكل رقم (8-1): أنواع المردودية

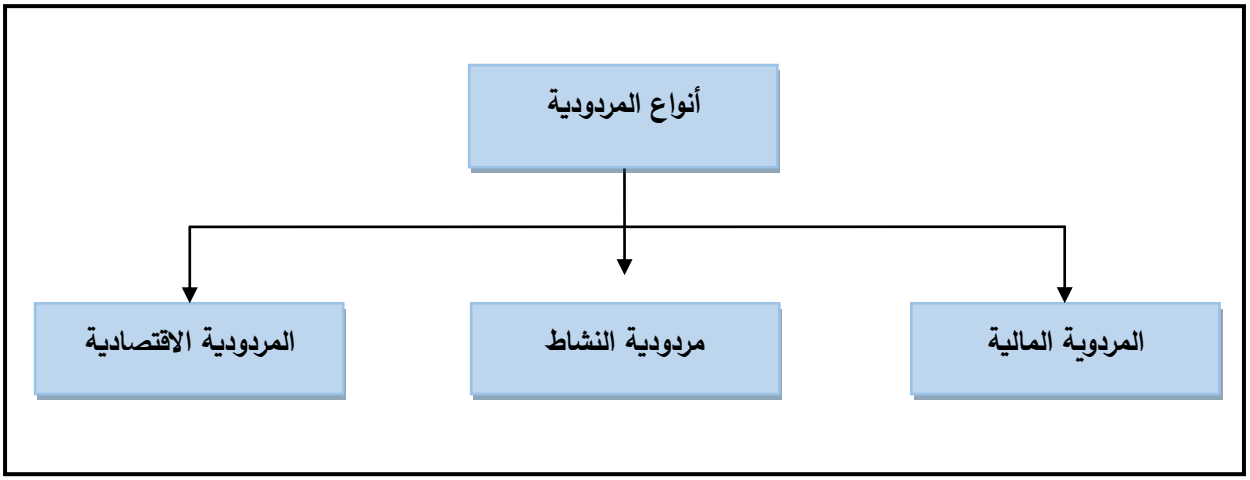

المصدر: من إعداد الطالبتين

[1]- عبد الفتاح سعيد سرطاني وعادل عيسى حسان، **التحليل المالي كأداة تقييم الأداء المالي لشركات المساهمة**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، العدد 2، 2019، ص155.

2-1-المردودية المالية:

تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية.

المردودية المالية = النتيجة ÷ الأموال الخاصة

حيث تحدد هذه العلاقة مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة.[1]

2-2- المردودية الاقتصادية:

هي العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة ومجموع الأموال التي استعملتها، وقد يعبر عن النتيجة الاقتصادية بالفائض الإجمالي الاستغلال الأموال المستخدمة.[2]

المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال بعد الضريبة ÷ الأصول الاقتصادية

2-3- مردودية النشاط:

يطلق عليها اسم المردودية التجارية لأنها تدرس وتسمح بتقسيم الأداء التجاري أو البيعي للمؤسسة، فهي معيار لتقييم الأداء في المؤسسات التجارية، وتتمثل هذه المردودية في قدرة المؤسسة على استخلاص فائض من التشغيل أو هامش تجاري فهي بذلك تقدم معلومات تساعد على إصدار حكم حول فعالية وكفاءة النشاط التجاري والصناعي الذي تمارسه المؤسسة.[3]

[1]- مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2012، ص46 - 47.

[2]- زهرة حسن العامري، علي خلف الركابي، **أهمية النسب المالية في تقويم الأداء دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 63، 2007، ص115.

[3]- خالد وهيب الراوي يوسف سعادة، **التحليل المالي للقوائم المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص65.

المبحث الثالث: مساهمة حوكمة الشركات في تقييم الأداء المالي

إن تطوير وتقييم الأداء المالي للمؤسسات لم يعد أمرا اختياريا ولكنه أصبح شرطا ضروريا لإمكان البقاء والاستمرارية وعدم الاندثار، ومن بين الآليات التي تمكن المؤسسة من تقييم أدائها نجد حوكمة الشركات فهي تعتبر مفتاحا أساسيا لتقييم أدائها، و تساعد على توفير التمويل الذي يعد أساسيا لاستمرار وبقاء المؤسسات، ومن بين أهم المبادئ التي تعتمد عليها حوكمة الشركات في تطوير الأداء المالي للمؤسسات نجد الإفصاح والشفافية، والذي تتيح أعظم المعلومات لمساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسين على اتخاذ قراراتهم وتعمل الحوكمة بشكل كبير على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية لتحقيق الأهداف المسطرة من قبل الشركة ودعم تنافسها في الأسواق وبالتالي تمكين الحوكمة من تقييم الأداء المالي.

وسنقوم في هذا المبحث بإبراز تأثير مبادئ الحوكمة على تقييم الأداء المالي، وإبراز دورها أيضا في تقييم الأداء المالي، ومعرفة علاقتها بالأداء المالي.

المطلب الأول: تأثير مبادئ الحوكمة على تقييم الأداء المالي

أولا: تأثير مبدأ مجلس الإدارة على تقييم الأداء المالي

يلعب مجلس الإدارة دورا جوهريا في المؤسسة كون أن الأداء المالي يتوقف بدرجة كبيرة على القرارات التي يتخذها هذا المجلس، وهذا انطلاقا من الخصائص الأساسية له والتي يؤكد عليها نظام حوكمة جيد سواء حجمه ومهامه أو تركيبته، ونذكر أهم هذه الخصائص في ما يلي:

- استرجاع وتوجيه استراتيجية المؤسسة وخطط العمل الرئيسية وسياسة المخاطر ووضع الأهداف ومراقبة التنفيذ.
- الاشراف على فعالية ممارسة حوكمة الشركات وإجراء التغيرات إذا لزم الأمر.
- ضمان نزاهة حسابات المؤسسة ونظم إعداد قوائمها المالية، مع ضمان نظم سليمة للرقابة.[1]

ثانيا: تأثير مبدأ الإفصاح والشفافية على تقييم الأداء المالي

يعمل الإفصاح والشفافية على خلق الثقة بين المستثمرين وإقناعهم بدعم مشروعات المؤسسة كما يعتبر وجود نظام إفصاح قوي يشجع على الشفافية الحقيقية أحد الملامح المحورية للإشراف على المؤسسات القائمة على أساس السوق، والذي يعتبر أمرا رئيسيا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ملكيتهم على أسس مدروسة، وتظهر التجارب في الدول ذات أسواق الأسهم الضخمة والنشيطة أن الإفصاح يمكن أن يكون أداة قوية للتأثير على سلوك المؤسسات وحماية المستثمرين، ويمكن لنظام

[1]- محمد الصالح فروم، **أثر تطبيق حوكمة المؤسسات الاقتصادية**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، ديسمبر 2017، ص50.

الإفصاح القوي ان يساعد على جدب رؤوس الأموال والمحافظة على الثقة في أسواق راس المال، وعلى النقيض من ذلك فإن ضعف الإفصاح والممارسات غير الشفافة يمكن ان يساهم في انتشار السلوك غير أخلاقي وفي ضياع نزاهة السوق، وبتكلفة ضخمة ليست بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية ومساهميها فحسب بل الاقتصاد ككل.

ويؤدي عدم كفاية هذه الأخيرة أو عدم وضوحها إلى إعاقة قدرة الأسواق على العمل، وارتفاع تكلفة رأس المال وعن سوء تخصيص مواردها المختلفة، وهو ما يؤثر سلبا على أدائها المالي.

ثالثا: تأثير مبدأ أصحاب المصالح في تقييم الأداء المالي

إن كل طرف من هذه الأطراف (المستثمرين، البنوك، الموظفين، الموردين، والحوكمة) يراقب ويؤثر على إدارة الشركة بعدة طرق في محاولة الحصول على مكاسب، سواء من خلال إدارة ومراقبة الشركة أو زيادة التدفقات النقدية، حيث تزداد ثروة المساهمين إذا قامت الشركة بتأدية الخدمات إلى عملائها بالشكل المطلوب، وكذلك إذا حافظت على علاقات جديدة مع الموردين وعلى سمعة جيدة بالنسبة لالتزاماتها القانونية مع ضرورة تواصها مع المستثمرين من خلال القوائم المالية والاجتماعات المستمرة والصراحة والابتعاد عن التضليل وتقديم الإفصاح اللازم في الوقت المناسب.[1]

رابعا: تأثير الرقابة الداخلية على تقييم الأداء المالي

في سبيل تثمين مبادئ حوكمة الشركات التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي ووضعت آليات داخلية وخارجية من أجل الارتقاء بالأداء المالي للمؤسسة، وعلى اعتبار وظيفة التدقيق الداخلي هي الوجه المكمل للعمل المالي والمحاسبي في المؤسسة، وعليه فإن تفعيل دور هذه الوظيفة من شأنه أن يرفع من فعالية الأداء المالي، وهذا ما يتطلب فهم المدقق الداخلي لطبيعة المخاطر والتحكم فيها على ضوء نظم وأساليب رقابية وإدارية تتمثل أساسا في الرقابة الداخلية للحوكمة، إضافة الى تكامل دور المدقق الداخلي مع دور المدقق الخارجي.[2]

[1]- عطية عز الدين، **المبادئ الدولية في مجال الحوكمة**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الجزائر، المجلد 03،العدد 03، ديسمبر 2016، ص143.

[2]- محمد الصالح فروم، مرجع سابق، ص53.

المطلب الثاني: دور حوكمة الشركات في تقييم الأداء المالي

سنحاول في هذا المطلب إبراز دور الحوكمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات وذلك من خلال النقاط التالية:

- **زيادة فرص الوصول لمصادر التمويل الخارجي:**

إن التطبيق السليم للحوكمة من شأنه زيادة فرص الدخول لأسواق رأس المال، وذلك من خلال القضاء على أهم عائقين أمام المؤسسات للوصول لمصادر التمويل الخارجي ويتمثل هذين العائقين في ما يلي:

- عدم اتساق المعلومات بين الممولين والمقترضين نتيجة ضعف الإفصاح المحاسبي.
- عدم قيام المقترضين بالعمل لمصلحة المقرض بالشكل الأفضل مما يعني إهمال ذوي المصالح المرتبطين بالمؤسسة.

- **زيادة قيمة المؤسسة:**

تؤدي ممارسة الحوكمة إلى ارتفاع قيمة المؤسسة وميل المستثمرين إلى دفع أسعار على أسهم المؤسسات التي تمتاز فيها الحكومة بالفعالية.

- **تحسين العلاقة مع أصحاب المصالح:**

لأصحاب المصالح دور في المراقبة والتأثير على إدارة المؤسسة بعدة طرق بمحاولة الحصول على مكاسب، سواء من خلال إدارة ومراقبة المؤسسة أو زيادة التدفقات النقدية حيث تزداد ثروة المساهمين إذا قامت المؤسسة بتأدية خدمات زبائنها بالشكل المطلوب وحافظت على علاقتها الجيدة مع الموردين وتقديم الإفصاح اللازم في الوقت المناسب.

- **تخفيض مخاطر الأزمات:**

يعود سبب الانهيارات المالية التي عرفتها الأسواق إلى ضعف الحماية للمستثمرين مما يجعل صافي التدفقات النقدية أكثر حساسية للأحداث ذات الأثر السلبي التي تؤثر على مستوى ثقة المستثمرين في الأسواق.

بحيث ينخفض العائد على الاستثمار بشكل قد يقود إلى انهيار العملة وأسعار الأسهم، إضافة إلى ذلك فإن فوائد المشروعات في الأسواق الناشئة أكثر تذبذبا منها في الأسواق المتطورة ويرجع ذلك إلى أن المديرين في تلك الأسواق أقل ممارسة للحوكمة.[1]

[1]- مرابط نسيمة، **دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركة التأمين**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، 2009، ص40.

المطلب الثالث: علاقة الحوكمة بالأداء المالي

سنتعرف في هذا المطلب على العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي.

تعد الحوكمة أحد أهم العناصر التي تمكن من تقييم الأداء المالي للمؤسسات لما لها من أهمية كبيرة في تفعيل الأداء الجيد، وتكمن هذه العلاقة في ما يلي:

- الحصول على تكلفة رأس مال أقل مرتبطة بارتفاع في قيمة المؤسسة مما يجعل الاستثمار أكثر جذبا للمستثمرين.
- تطوير أداء العاملين بما يتوافق مع الأهداف الإستراتيجية من خلال ربط نظام الأجور والحوافز بالأداء والإنجازات الفعلية وذلك بعد القياس الكمي وبذل الجهد اللازم في حسن استخدام الموارد وذلك لتحقيق الأهداف المحددة بكفاءة وفعالية.
- علاقة أفضل مع كل من أصحاب المصالح مما يساعد على تحسين العلاقات مع كل من المجتمع المحلي والعمالة وحماية بيئة المؤسسة.

فالمؤسسات التي تدار بشكل جيد يكون أدائها أفضل والمؤسسات التي تطبق أسس الحوكمة من المتوقع أن تنخفض تكلفة رأسمالها، وبالتالي تستطيع أن تجذب المستثمرين الذين يسعون للاستثمار طويل الأجل ومن المتوقع أيضا أن تتحسن إدارتها في عدة مجالات مثل إعداد إستراتيجية المؤسسة علاوة على أنها تضمن أن القرارات المصيرية كالاستحواذ والدمج تتم لأسباب عملية سليمة، وأن نظم منح مكافآت العاملين فيها مبنية على أساس تميز الأداء، ومن المهم أن تقلل المؤسسة من احتمالات تعرضها للمخاطر المختلفة.[1]

[1]- وهيب حداد، **قياس الأداء بطاقة الأداء المتوازن ومعايير الأداء الأساسية**، ندوة الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي، القاهرة، مصر، جوان، 2007، ص127.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل نستخلص أن حوكمة الشركات ليس لها تعريف موحد فكل مؤسسة أو جهة عرفتها بشكل مختلف، إلى أنه بالنظر إلى معظم التعريفات السابقة نستخلص بشكل عام أن حوكمة الشركات عبارة عن مجموعة من القواعد والأساليب التي تنظم العلاقة بين الشركة ومختلف الأطراف وأصحاب المصالح في الشركة في إطار من الشفافية والعدالة، والتي يؤدي إتباعها إلى استدامة الأعمال ورفع كفاءة الشركة في إدارة عملياتها وتحسين قدرتها التنافسية بالأسواق.

بالإضافة إلى أن تطبيق حوكمة الشركات أصبح أمر ضروري خاصة بعد ظهور الأزمات الاقتصادية لما لها من أهمية كبيرة في ضمان السير الأمثل لقواعد المؤسسة، وذلك بفضل النتائج التي تم الحصول عليها من خلال تطبيق المبادئ الأساسية لهذه الحوكمة والمتمثلة في الشفافية والمسؤولية والعدالة وغيرها من المبادئ التي تهدف إلى الحد من التجاوزات والتلاعبات وبناء الثقة بين المتعاملين مما ينعكس لاحقا على أداء المؤسسة والاقتصاد ككل.

وأن الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية أضحى يمثل محورا أساسيا وفعالا للنمو والاستمرارية فهو آلية تمكن من نجاح المؤسسة الاقتصادية في الاستخدام الأمثل للوسائل المالية المتاحة من أجل تحقيق الأهداف المرسومة، وعليه يتوجب تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية لإعطاء الصورة الحقيقية لها باعتباره أداة فعالة تعتمد عليها المؤسسات في دراسة وتحليل مركزها المالي وربحية أموالها.

الفصل الثاني:

دراسة حالة مؤسسة

سوناريك – فرجيوة –

تمهيد:

بعد التعرف على الجانب النظري لكل من حوكمة الشركات وتقييم الأداء المالي، قمنا بإجراء دراسة ميدانية على مستوى مؤسسة سوناريك بفرجيوة، بغرض الربط بين الجانب النظري وإسقاط مفاهيمه على ما هو موجود فعلا في المؤسسة الاقتصادية، بحيث قمنا بإعداد استبيان تم توزيعه على عينة من أفراد الدراسة وتحليل نتائجه عن طريق البرنامج الاحصائي spss.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: عموميات حول مؤسسة سوناريك؛

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية وأدوات تحليل البيانات؛

المبحث الثالث: تفسير وتحليل أبعاد ومحاور الدراسة.

المبحث الأول: عموميات حول مؤسسة سوناريك

تعد سوناريك من أهم المؤسسات الجزائرية التي تقوم بصناعة وإنتاج المدافئ بمختلف أنواعها وأيضا إنتاج المطابخ المنزلية ومكيفات الهواء وغيرها من المنتجات، كما تتمتع هذه المؤسسة بقدرتها على القيام بنشاطات أخرى ذات منفعة عامة.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى إعطاء نبذة تاريخية حول هذه المؤسسة وتقديم تعريف شامل لها مع ذكر أهدافها وأهم عوامل إنتاجها والهيكل التنظيمي لها.

المطلب الأول: نبذة تاريخية حول مؤسسة سوناريك

نشأت هذه المؤسسة في إطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية الوحدات الصناعية الثقيلة وهذا بموجب مرسوم رقم 165/80 المؤرخ في 1980/05/30، قصد إعطاء حوافز للتنمية وهي الآن تحت وصاية الوزارة المكلفة بالاقتصاد، ويبلغ رأس مالها ب: 1724560000 وقد تطور رأس مالها الاجتماعي في السنوات: 1992، 1994، 1996، كما يلي: 20.000.000دج، 150.000.000دج، 152.000.000دج على الترتيب.

ولقد تم دراسة مشروع إنشاء وحدة تركيب المدافئ المنزلية بفرجيوة تحت إشراف ولاية جيجل (كانت فرجيوة إحدى دوائرها)، لكن بعد التقسيم الإداري لسنة 1984 م أصبحت بموجبه دائرة فرجيوة تابعة إدارية لولاية ميلة، وقد تأخر إنجاز هذا المشروع بسبب بعض المشاكل، واستأنفت الأشغال بالوحدة سنة 1982 وانتهت سنة 1992 أين انطلقت عملية الإنتاج الفعلية حيث كان عدد العمال 180 عاملا وفي الوقت الحالي أصبح 270 عاملا.

وتقع مؤسسة سوناريك في المنطقة الصناعية لفرجيوة على مسافة 2 كلم من مركز المدينة، وما يقارب 42 كلم عن الطريق الوطني رقم (05) وبالتالي فإن المؤسسة تحتل موقعا جغرافيا هاما بحيث تتوسط ثلاث ولايات كبرى جيجل من الشمال، قسنطينة من الشرق، وسطيف من الغرب.

كما تتربع هذه المؤسسة على مساحة قدرها 11 هكتار، وتتربع الورشات المكونة لها في مجموعها على مساحة مغطاة تقدر ب 2100م مربع.

وإن الهدف الأساسي الذي يوجه الإستراتيجية الإجمالية لهذه المؤسسة هو تحسين حصتها في السوق حتى تضمن الزيادة فيه وذلك من خلال تطوير نشاطات جديدة من خلال تطوير نشاطات جديدة وتحفيز العمال لزيادة أدائهم.

المطلب الثاني: ماهية مؤسسة سوناريك

أولا: مفهوم مؤسسة سوناريك

هي مؤسسة اقتصادية إنتاجية يتمثل مهامها في صناعة المدافئ المنزلية، وتساهم في التنمية الوطنية وتغطية احتياجات الاقتصاد الوطني في ميدان اختصاصها وذلك بتلبية متطلبات المستهلك من مختلف منتجاتها ويعد هذا من الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، ومن أهم منتجاتها ما يلي:

- مدافئ بمختلف أنواعها.
- مطابخ منزلية.
- سخانات ماء.
- مكيفات الهواء.

ثانيا: أهمية مؤسسة سوناريك

تنفرد مؤسسة سوناريك بصناعة المدافئ المنزلية والمكيفات الهوائية وسخانات الماء على مستوى ولاية ميلة وتلعب دورا اجتماعيا يتجلى من خلال مساهمتها في امتصاص البطالة، وذلك بفتح مناصب شغل جديدة لجذب أكبر عدد ممكن من شباب المنطقة، بالإضافة إلى أنها تسهر باستمرار على تحسين مردودية الإنتاج والفعالية الاقتصادية وفي هذا المجال قامت المؤسسة بالعديد من الأنشطة نذكر منها:

- تنظيم رحلات ترفيهية لأبناء العمال.
- توزيع الأرباح على العمال بمناسبة ميلاد المؤسسة.
- تقديم مساعدات خيرية لفائدة الهلال الأحمر الجزائري وفئة المعوقين بالإضافة إلى المساعدات العادية للهيئات والمؤسسات الموجودة على التراب الوطني.
- إحياء المناسبات الوطنية بتنظيم المنافسات الرياضية بالوحدة.

ثالثا: أهداف مؤسسة سوناريك

تتجسد أهداف هذه المؤسسة في ما يلي:

- إعطاء الحوافز لتنمية الوحدات المنتجة الصغيرة والمتوسطة في ميدان الصناعة على المستويين الجهوي والوطني.
- تطوير وتنمية الصناعات التحويلية والحديدية.
- تحسين المنتوج وذلك لمواجهة المنافسة الخارجية.
- تغطية السوق الجهوية والوطنية وتزويدها بالمواد المصنعة.

- العمل على تحقيق الأهداف المسطرة في بداية السنة وتسويق ما تم إنتاجه.
- ترقية الصناعة الكهرومنزلية في الجزائر من خلال استعمال تقنيات جديدة.
- المساهمة في تكوين عمال متخصصون وذوي كفاءة عالية.
- محاولة تحسين رقم الأعمال المحقق من خلال المبيعات.

رابعا: عوامل إنتاج المؤسسة

1- **العامل المادي:** تتوفر المؤسسة على آلات وتجهيزات عديدة ومتنوعة في جميع ورشاتها من التقطيع إلى التنظيف والدهن والتركيب ويرجع تاريخ أول استعمالها إلى سنة 1992.
2- **عامل التموين:** إن التموين من المنتجات والمواد الأولية الهامة التي تدخل مباشرة في عملية الإنتاج هو أحد المشاكل التي تعاني منها الشركات والمؤسسات الوطنية، فالمادة الأولية المستعملة لإنتاج جميع أنواع المدافئ جزء منها من داخل الوطن والجزء الآخر مستورد من الخارج تقريبا من نفس المكان مثلا المواد الكميمياوية تستورد 100 % من الخارج.
3- **العامل البشري:** بلغ عدد العمال الكلي لهذه المؤسسة 270 عامل.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناريك

إن اختيار الهيكل التنظيمي للمؤسسة له دور كبير في التوفيق بين مختلف نشاطاتها وتحقيق أهدافها المسطرة، لذلك حرصت مؤسسة سوناريك على تنظيم أنشطتها وتوزيع مهامها دون أن تهمل الجانب التنسيقي فيما بينها، وذلك ضمانا لتقديم أفضل الخدمات للزبائن وبأرقى الوسائل وبأقصر وقت.

وسنتطرق في هذا المطلب إلى شرح الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناريك.

- **المدير:**

يعتبر الركيزة الأساسية للمؤسسة والمسؤول عن تسيير وتوجيه الإنتاج والتصنيع ويتمثل مهامه في ما يلي:

- المشاركة في اختيار الأهداف العامة للمؤسسة إذ يبحث دائما عن السبل التي تؤدي إلى تحسين وضعية المؤسسة وجعلها قادرة على المنافسة.
- مراقبة ومتابعة التنفيذ.
- ترأس وعقد الاجتماعات.
- المصادقة على الوثائق المهمة.
- توفير الوسائل المعنوية والبشرية لتسيير نشاط المؤسسة.
- العمل على تسيير الإنتاج على أكمل وجه.

- **السكرتارية:**

للمدير سكرتارية تتميز بعدة مواصفات منها الدقة السرية وقوة الذاكرة وتقوم بعدة مهام منها:

- ترتيب المواعيد وحفظ الوثائق السرية.
- استقبال البريد الوارد وتسليم البريد الصادر.
- استقبال المكالمات والاتصالات بالإضافة إلى كتابة النصوص والتقارير.

- **قسم الإدارة والمالية:**

يشرف عليها رئيس الدائرة ويتكون هذا القسم من ثلاث مصالح وهي:

- **مصلحة الموارد البشرية:**

تعمل على تقديم مختلف الخدمات الاجتماعية للعمال وتسيير الموارد البشرية لما لها من أهمية كبيرة في تحقيق الأهداف المسطرة وتتوفر على ثلاث مكاتب بالإضافة إلى الإشراف على فرع الحظيرة والأمن الداخلي:

- **المكتب الأول:** مخصص لرئيس المصلحة والذي يشرف على المهام التالية:
  - التسيير الحسن لإدارة العمال.
  - يدرس مع المدير ملفات العقوبة التي يقدمها مسؤول المصلحة.
  - يراجع مختلف الوثائق التي تستخدمها المصلحة، ويصادق عليها إضافة إلى أعمال أخرى.
- **المكتب الثاني:** خاص بمسؤول فرع الأجور والشؤون الاجتماعية والذي يعتبر كوسيط اجتماعي بين العمال وصندوق الضمان الاجتماعي، حيث يهتم بكل الإجراءات التي تخص تأمين العامل من مختلف الأخطار التي قد يتعرض لها، إضافة إلى ما يخص المنح العائلية والتعويضات، كما يقوم بعملية معالجة الأجور الشهرية لكل عمال المؤسسة.
- **المكتب الثالث:** خاص بالمكلف بدراسات تسيير الموارد البشرية والذي يتمثل مهامه في ما يلي:
  - التسيير الحسن لإدارة العمال.
  - العطل المرضية، والعطل السنوية.
  - إعداد تقارير شهرية عن حركة العمال (العدد، تقسيمهم حسب الدوائر والمصالح، من حيث التصنيف).
  - إعداد شهادات العمل.
  - إعداد عروض العمل بالتنسيق مع رئيس المصلحة والقيام بجميع مراحل التوظيف (تحرير عقود العمل، محضر التنصيب، توجيه العمال الجدد).

- **فرع الأمن الداخلي:** يسهر على حماية محيط العمل ونظافته والمحافظة على أمن العمال ومراقبة مدى احترامهم لنظام العمل في المؤسسة وكذا مراقبة وتوجيه كل من يدخل إلى المؤسسة (الزوار أو الزبائن).

- **مصلحة المحاسبة:**

تشمل المحاسبة مجموعة المبادئ والأسس التي تستعمل لتحليل وضبط العمليات المادية، وهي وسيلة لمعرفة نتيجة أعمال المؤسسة بالاعتماد على مستندات مبررة لها حيث أن هذه الأخيرة تقوم بتسجيل مختلف العمليات، ومراقبتها والتي تدور بين المصالح. ولهذه المصلحة عدة وظائف هي:

- تمكن المؤسسة من معرفة دائنيها ومدينيها، وتحديد وضعها المالي.
- المساهمة في معرفة وتحديد الرسوم والضرائب.
- تعتبر قاعدة للتحليل المالي إضافة إلى تسجيل كل العمليات الخاصة بالمؤسسة والمتمثلة في:
  - المشتريات مابين الوحدات.
  - المشتريات الداخلية والخارجية للوحدة.
  - مراقبة المخزون ومختلف العمليات الحسابية.
  - التعامل مع البنوك والصندوق مثل

- **مصلحة المالية:**

تعمل تحت مكلف يشرف على الوضع المالي للمؤسسة، حيث أنه يستلم أموال المبيعات التي تتم داخل المؤسسة كما أنه يكون على اتصال دائم مع مصلحة المحاسبة والتعامل مع البنوك والصندوق.

➢ **قسم التقنية التجارية:**

يعمل هذا القسم تحت توجيه رئيس القسم، ويتمحور عمله حول كل ما له علاقة بالتموين، التخزين، البيع.

- **مصلحة تسيير المخزون:**

تشرف هذه المصلحة على تسيير المخزون بالتعامل مع مصالح المؤسسة وذلك بتزويدهم بمختلف المواد المتنوعة، وتتكون من عدة مخازن أهمها:

- مخزن المواد الأولية.
- مخزن عتاد الحظيرة.
- مخزن التجهيزات أو المعدات.
- مخزن قطع الغيار.
- مخزن المواد الكيميائية.

- **التموين:** ويتمثل مهامه في ما يلي:

- تسيير الملفات الخاصة باستيراد السلع.
- إحضار ملفات الموردين الداخليين والخارجيين وتسجيل المعاملات.
- اتخاذ القرارات بشأن تموين المخزون.

- **مصلحة المشتريات:**

- تدرس برنامج الاحتياطات وتراقب السوق.
- الاتصال مع الموردين قصد دراسة الأسعار، الكمية، والنوعية.
- تحديد وتعيين المواد المراد شراؤها.

- **المصلحة التجارية:**

لهذه المصلحة أهمية كبيرة في تطوير الإنتاج وتحسين جودته وازدهار المؤسسة بالإضافة إلى تسويقه وتتوفر هذه المصلحة على ثلاث فروع وهي:

- فرع المبيعات.
- مخزون المنتوج النهائي.
- فرع خدمات ما بعد البيع.

- **قسم الصيانة:**

ويتمثل مهامها في ما يلي:

- الصيانة الوقائية للعتاد.
- المعاينة بانتظام واستمرار.
- التبديل المنتظم للقطع.
- أشغال التصليح بالنسبة للعتاد الذي يحدث به خلل وبالإمكان تصليحه.

- **قسم تقني انتاجي:**

يشرف هذا القسم على التسيير الحسن لجميع ورشات المؤسسة وتعمل باستمرار من أجل الاستغلال العقلاني والحسن لوسائل الإنتاج وطاقات العمل قصد الوصول إلى أقصى حد ممكن من الإنتاجية ويتكون هذا القسم من:

- **المصلحة التقنية:** وتضم كل من ورشة التقطيع، ورشة الميكانيك:

- **ورشة التقطيع:** يتم فيها إحضار الحديد في شكله الخام أي لفائف وصفائح ويتم تقطيعها حسب القياسات وكذلك نزع الزوائد وإحداث ثقوب بالآلات الخاصة.
- **ورشة الميكانيك:** وهنا تمر القطع السابقة بمجموعة من العمليات وهي:

- الضغط: ويكون من خلال آلة خاصة للضغط حيث توضع مواد كيمياوية فوق الصفائح المراد ضغطها لتسهيل العملية.
- التلحيم: يتم فيها تلحيم بعض القطع، والصفائح المقطوعة مباشرة من الورشة الأولى.

- **مصلحة الإنتاج:**

وتتوفر على الورشات التالية:

- **ورشة تصنيع الصفائح:** ويتم فيها إحضار الحديد في شكله الخام، أي لفائف وصفائح وتقطيعها حسب القياسات والأحجام المطلوبة.
- **ورشة التصنيع:** يتم في هذه الورشة بعد توجيه الأحجام المطلوبة والقياسات، حيث يتم إدخالها في القوالب الأساسية للشكل المطلوب، وكذلك نزع الزوائد.
- **ورشة التركيب:** في هذه الورشة يأخذ المنتوج شكله النهائي بعد المراقبة التامة، وبالإضافة يمكن القول أن من العناصر التي تدخل في تركيب المدافئ المنزلية تصنع محليا، إضافة إلى القطع الأساسية التي80% تدخل في تركيب الآلات المطبخية والتي يتم تركيبها في وحدات مختلفة، أما 20% من المادة الأولية يتم شرائها من الخارج.

- **مصلحة الطرق والترتيب:** ويتم فيها ترتيب المنتجات ومراقبة طرق إعدادها.
- **مصلحة المخبر والجودة:** تتكون من مخبر مراقب نوعية حيث تقوم بمراقبة المنتجات وتحليل النتائج والإعلان عن أي عطب موجود وذلك باختيارات دقيقة، كما تعمل على إعطاء الإنتاج جودة ونوعية عالية إضافة الى مشاركتها في التنمية الاقتصادية.

الشكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناريك ـ فرجيوة ـ

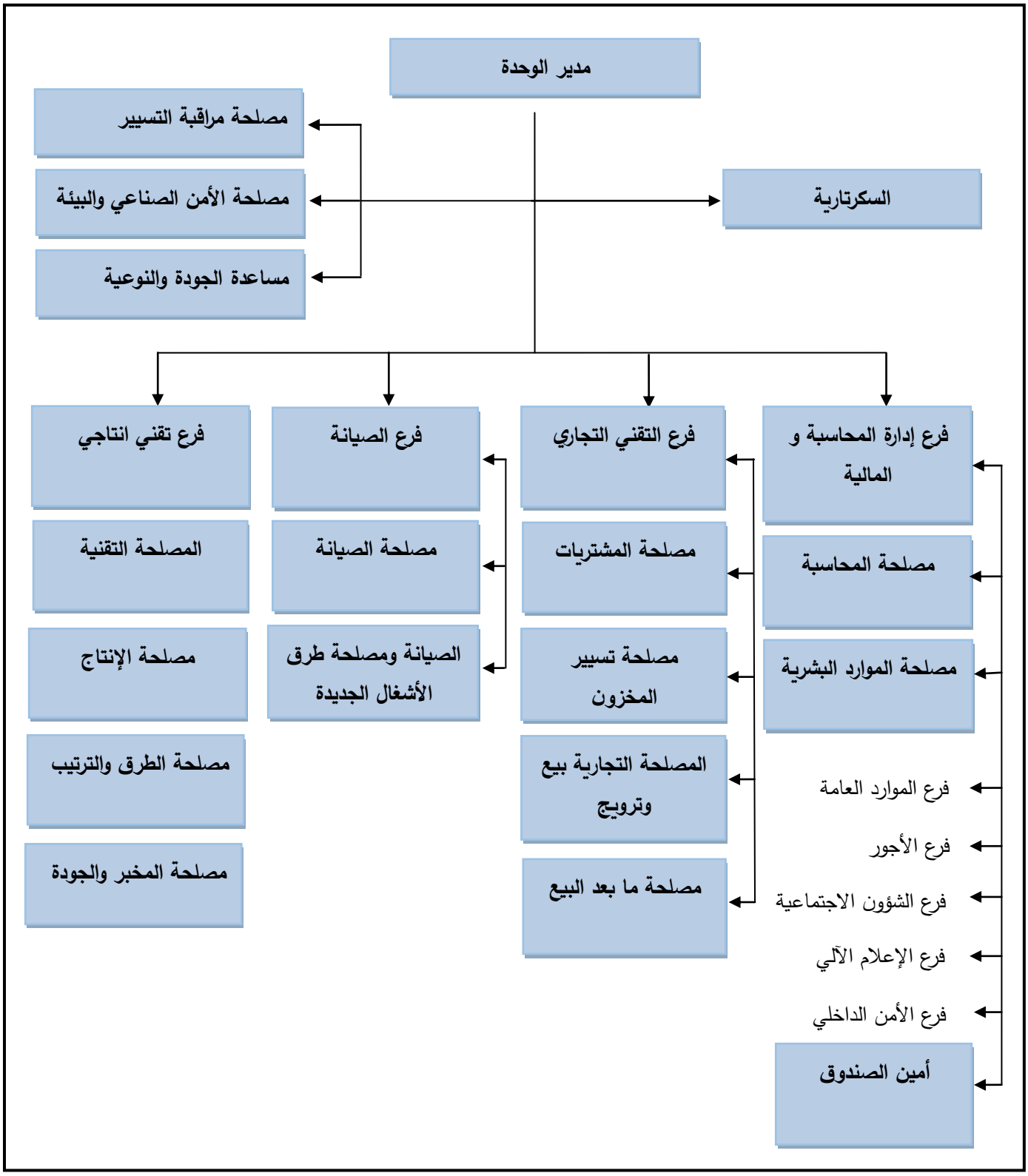

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية وأدوات تحليل البيانات

تتمحور الدراسة بشكل أساسي في هذا المبحث على دراسة وتحليل دور حوكمة الشركات في تقييم الأداء المالي لمؤسسة سوناريك ـ فرجيوة ـ ولأجل الإلمام بجانبي الموضوع النظري منه وكذا التطبيقي وللإجابة على الإشكالية المطروحة، قمنا بإجراء اختبار على مؤسسة سوناريك بهدف الوصول إلى النتائج التي تمكننا من إثبات أو نفي فرضيات الدراسة، فيما تم اعتماد أسلوب دراسة وتحليل نتائج المعالجة الإحصائية للاستبيان عن طريق البرنامج الإحصائي spss.

المطلب الأول: الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

بهدف اختبار الفرضيات والاجابة على إشكالية الدراسة كان من الضروري الاعتماد على أدوات تسمح بجمع البيانات بطرق مختلفة، وتتمثل هذه الأدوات في ما يلي:

- التكرارات والنسب المئوية: وتستخدم بشكل أساسي لغرض معرفة تكرار فئات متغير ما كما يفيد في وصف عينة الدراسة.
- المتوسط الحسابي: وذلك من أجل تحديد إجابات أفراد العينة وفق نموذج ليكارث.
- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- معامل ارتباط بيرسون لقياس درجة الارتباط والعلاقة بين المتغيرات.
- اختبار (Kolmogrov–Smirnov) للتأكد من اعتيادية البيانات، بمعنى الوقوف على ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.
- الانحراف المعياري للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد مجتمع الدراسة لكل عبارة من عبارات محاور الدراسة، والاستعانة بقيمة الانحراف المعياري من أجل ترتيب العبارات وفق المتوسط الحسابي في حالة ما إذا تساوى.
- اختبار (FT) لمعرفة الفروق الموجودة بين المتوسطات.

المطلب الثاني: خصائص عينة الدراسة

أولا: تحديد عينة الدراسة

يعتبر مجتمع الدراسة محدود لأن هذه الدراسة تهدف إلى معرفة دور حوكمة الشركات في تقييم الأداء المالي في مؤسسة سوناريك، ويرجع اختيار العينة على أساس أنها تحقق أغراض الدراسة وقد تم توزيع (30) استبيان على عينة اختيارية من العاملين في المؤسسة.

ثانيا: أساليب ومصادر جمع البيانات والمعلومات

تم استخدام مصدرين أساسيين للمعلومات والمتمثلين في ما يلي:

- **المصادر الثانوية:**

اعتمدنا في الإطار النظري للدراسة على مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمجلات والمطبوعات التي لها علاقة بموضوع البحث والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.

- **المصادر الأولية:**

لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة قمنا باستخدام الاستبيان من أجل جمع البيانات.

ثالثا: أدوات جمع البيانات:

تم استخدام استمارة استبيان كأداة أساسية في جمع البيانات اللازمة للدراسة ويمكن تعريف الاستبيان على أنة عبارة عن قائمة معيارية للأسئلة الهادفة لجمع المعلومات في موضوع معين، وعادت ما يتم استخدامه في البحوث الكمية عندما تتطلب القياسات الإحصائية عينة كبيرة، ويمكن أن يتم عن طريق البريد، الانترنت، أو عن طريق المقابلة الشخصية.

كما تعرف الاستمارة على أنها نموذج يضم مجموعة من الأسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف، ويتم تنفيذ الاستمارة عن طريق المقابلة الشخصية أو ترسل إلى المبحوثين، ويجب أن تكون الأسئلة واضحة ودقيقة وخالية من الغموض.

وفي ما يلي شرح موجز لمحاور وأبعاد استبيان الدراسة، بحيث يتكون من ثلاث أقسام:

- **القسم الأول:** تضمن متغيرات تتعلق بالخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة، وتتمثل هذه المتغيرات في (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الخبرة المهنية).

- **القسم الثاني:** ويتكون من محورين:

- **المحور الأول:** يتضمن متغيرات تتعلق بمدى التزام المؤسسة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات من وجهة نظر أفراد العينة ويتكون من أربعة أبعاد:

– **البعد الأول:** تأكيد توافر إطار فعال لحوكمة الشركات و يضم 5 عبارات.

– **البعد الثاني:** ضمان حقوق المساهمين و يضم 6 عبارات.

– **البعد الثالث:** دور أصحاب المصالح و يضم 4 عبارات.

– **البعد الرابع:** الإفصاح والشفافية و يضم 5 عبارات.

- **المحور الثاني:** ويضم 10 عبارات تتعلق بتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية من وجهة نظر مجتمع الدراسة.

المطلب الثالث: اختبار صلاحية الدراسة

سنقوم في هذا المطلب بقياس صدق وثبات أداة الدراسة من خلال مقياس معامل ألفا كرونباخ وهذا الأخير يأخذ قيما من الصفر إلى الواحد، فكلما اقتربت القيمة إلى الصفر دل ذلك على أنه ليس هناك ثبات في البيانات وعلى العكس من ذلك كلما اقتربت النسبة إلى الواحد زادت قيمة ثبات البيانات وتعتبر قيمة Alpha ≥ 60 والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار كما يلي:

أولا: اختبار ثبات أداة الدراسة

الجدول رقم (1–2) : نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة

الرقم	الأبعاد	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
01	توافر إطار فعال لحوكمة الشركات	05	65.1	80.6
02	ضمان حقوق المساهمين	06	70	83.6
03	دور أصحاب المصالح	04	60.5	77.7
04	الافصاح والشفافية	05	61.6	78.4
05	الأداء المالي	10	71	84.2
كل عبارات الاستبيان		30	75.2	80.1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من الجدول المقابل أن كل النسب بالنسبة لكل المحاور والأبعاد كانت أكبر من 60% هذه النسبة تعتبر مقبولة إحصائيا مما يدل على أن عبارات الاستبانة لها معدلات ثبات عالية، وكذلك معامل الصدق80,1 % وهو أكبر من 60% مما يدل على صدق العبارات المكونة لكل محور من محاور الدراسة ومنه يمكننا الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتعميم نتائج البحث.

ثانيا: صدق التكوين الفرضي

لمعرفة قوة العلاقة بين كل محور ومجاله الكلي، قمنا بحساب معاملات الارتباط لكل محور ونوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2): اختبار صدق التكوين الفرضي لأداة الدراسة

المتغير		إطار فعال لحوكمة الشركات	ضمان حقوق المساهمين	دور أصحاب المصالح	الإفصاح والشفافية
حوكمة الشركات	معامل الارتباط	0.028	0.007	0.048	0.035
	مستوى الدلالة	0.884	0.970	0.800	0.54
	عدد العينة	30	30	30	30

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

من الجدول السابق نلاحظ أن جميع قيم معاملات الارتباط أقل من 0.5 مما يشير إلى أن درجة قوة العلاقة غير مقبولة عند مستوى الدلالة 0.05.

المبحث الثالث: تفسير وتحليل محاور وأبعاد الدراسة

لغرض معرفة اتجاهات الأفراد حول عبارات محاور الدراسة سنقوم بإعداد جدول توزيعي تكراري لمتغيرات الدراسة في المطلب الأول وفي المطلب الثاني سنقوم بتحليل اتجاهات الأفراد نحو كل محور.

المطلب الأول: خصائص أفراد عينة الدراسة

من أجل التعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة قمنا بتوزيعهم حسب الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الخبرة المهنية.

- **توزيع أفراد العينة حسب العمر:**

يحدد الجدول التالي توزيع المجتمع حسب الجنس من خلال التكرارات والنسب المئوية.

الجدول رقم (3-2): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

	التكرار	النسبة
ذكر	21	70
أنثى	9	30
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

ويمكن تمثيل البيانات السابقة وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

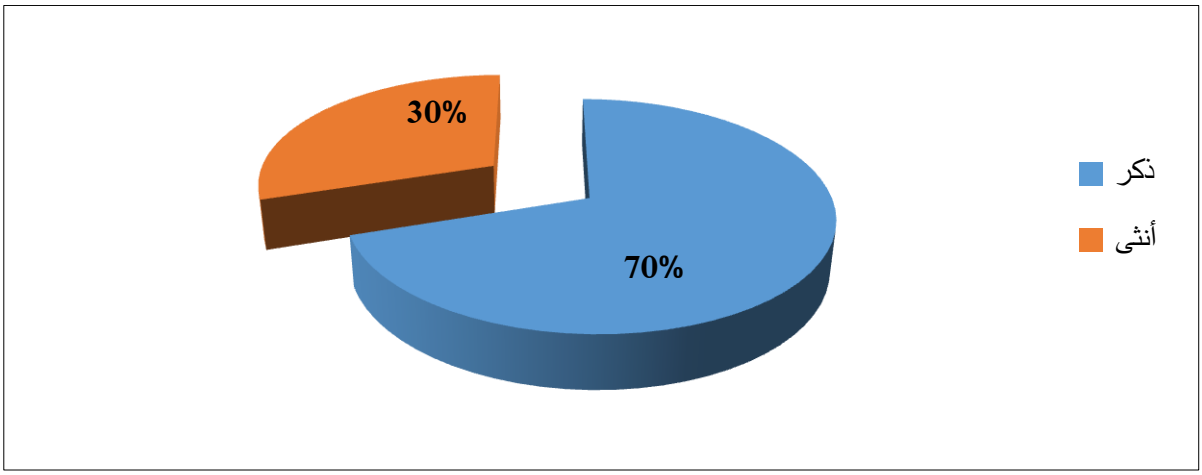

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss

يظهر من الشكل أعلاه أن تقسيم أفراد العينة من حيث الجنس مكون من 21 ذكر ما يمثل نسبة 70% وهي الفئة الغالبة، والبقية عبارة عن إناث والمقدر عددهم ب 09 اناث ما يقابل نسبة 30%.

- **توزيع أفراد العينة حسب العمر:**

يحدد الجدول التالي توزيع العينة حسب العمر من خلال التكرارات والنسب المئوية.

الجدول رقم (4-2): توزيع أفراد العينة حسب العمر

	التكرار	النسبة
أقل من 25 سنة	3	10
من 25 إلى 30 سنة	6	20
من 31 إلى 45 سنة	17	57
أكبر من 46 سنة	4	13
المجموع	30	100 %

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

وفي ما يلي الشكل التوضيحي لتوزيع أفراد العينة حسب العمر.

الشكل رقم (3-2): توزيع أفراد العينة حسب العمر

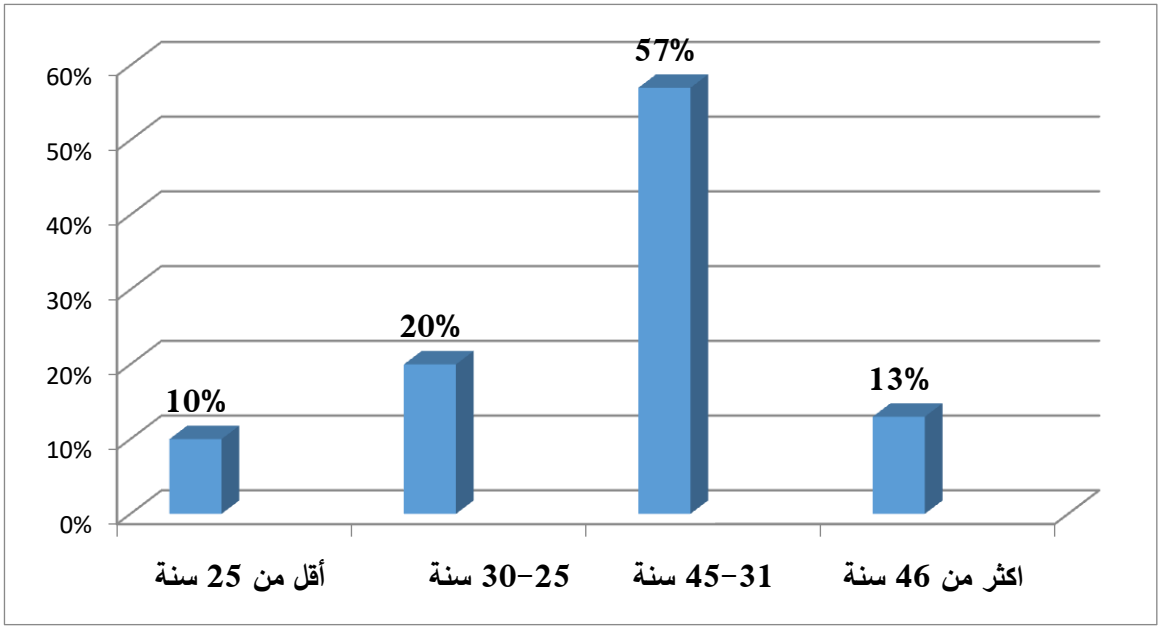

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن أغلب أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم مابين (31 إلى 45 سنة) بنسبة 57%، ثم تليها الفئة التي تتراوح أعمارهم مابين (25 إلى 30 سنة) بنسبة 20%، تأتي بعدها فئة (أكثر من 46 سنة) بنسبة 13%، لتأتي أخيرا فئة (أقل من 25 سنة) بنسبة 10% .

- **توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:**

يحدد الجدول التالي توزيع العينة حسب العمر من خلال التكرارات والنسب المئوية.

الجدول رقم (5-2): توزيع افراد العينة حسب المستوى التعليمي

	التكرار	النسبة
ثانوي	3	10
تقني	18	60
جامعي	7	23
دراسات عليا	2	7
المجموع	30	100 %

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

النتائج المتحصل عليها ممثلة بالشكل أدناه:

الشكل رقم (4-2): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

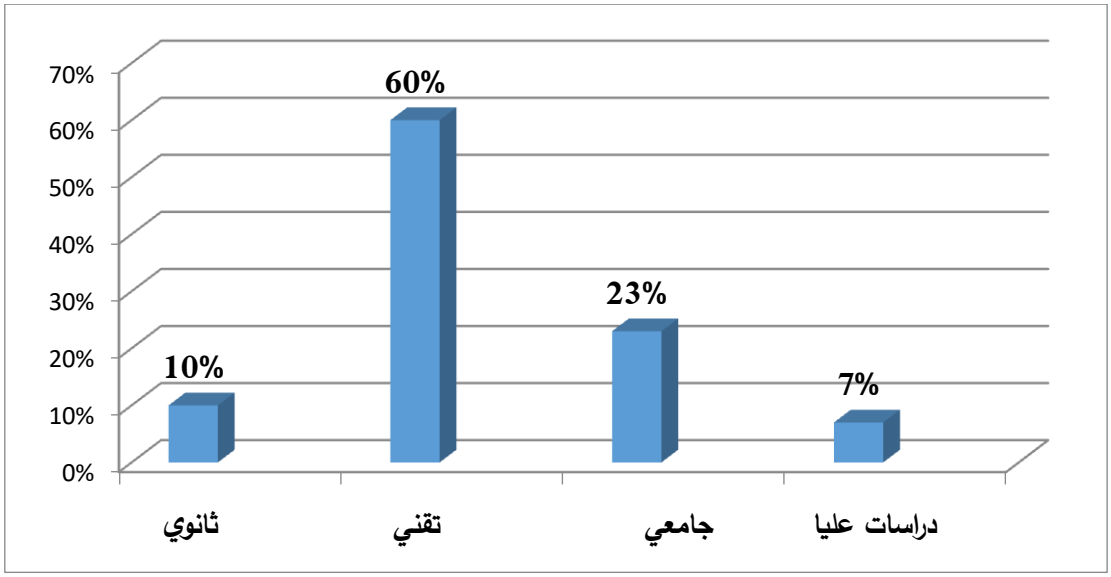

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss

يتضح من خلال الرسم البياني أن المستوى التعليمي الغالب بين أفراد عينة الدراسة يتمثل في المستوى التقني بنسبة 60%، يليه المستوى الجامعي و المستوى الثانوي بنسب 23%، 10% على الترتيب، ليأتي أخيرا مستوى الدراسات العليا بنسبة 07%.

- **توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية:**

يحدد الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

الجدول رقم (6-2): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	5	17
من 5 إلى 10 سنوات	15	50
أكثر من 10 سنوات	10	33
المجموع	30	100 %

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجاتspss

وفي ما يلي الشكل التوضيحي لتوزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية.

الشكل رقم (5-2): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

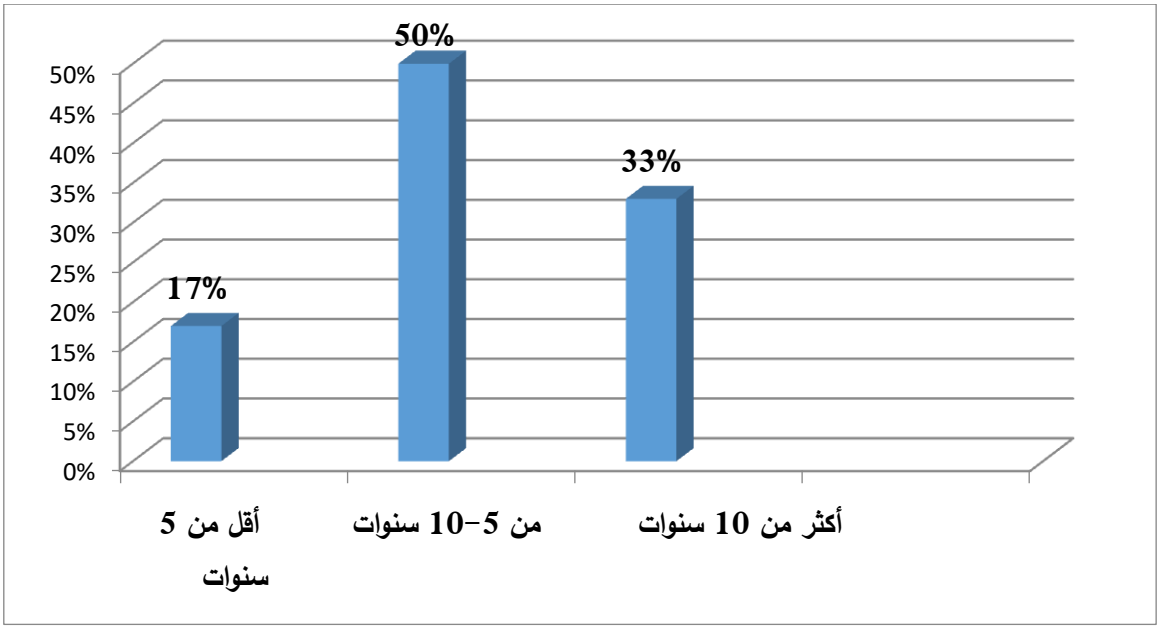

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss

نلاحظ من خلال الشكل أن خبرة أغلبية أفراد العينة كانت (من 5 إلى 10 سنوات) حيث بلغت نسبتها 50%، تليها الخبرة أكثر من 10 سنوات بنسبة 33%، وتليها فئة أقل من 5 سنوات بنسبة 17%.

المطلب الثاني: تحليل اتجاهات آراء أفراد العينة حول متغيرات الدراسة

قبل التطرق إلى تحليل اتجاهات إجابات الأفراد نحو محور حوكمة الشركات ومحور اللأداء المالي، سنتطرق إلى مقياس ليكارث الخماسي الذي اعتمدنا عليه في قياس إجابات الأفراد على أسئلة وعبارات الاستبانة وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (7-2): مقياس ليكارت الخماسي

الدرجة	1	2	3	4	5
الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

وفي ما يلي جدول يوضح طريقة تقييم اتجاه المتوسط الحسابي.

الجدول رقم (8-2): تقييم فئة المتوسط الحسابي المرجح

المتوسط الحسابي	تقييم ليكرث الخماسي
[1 ـ 1.8]	موافقة ضعيفة جدا
]1.8 ـ 2.6]	موافقة ضعيفة
]2.6 ـ 3.4]	موافقة متوسطة
]3.4 ـ 4.2]	موافقة مرتفعة
[4.2 ـ 5]	موافقة مرتفعة جدا

أولا:عرض وتحليل عبارات المحور الأول المتعلق بمدى التزام المؤسسة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات

سنقوم في هذا الجزء بدراسة تحليل الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، وذلك بإيجاد المتوسطات الحسابية، والانحرافات لكل عبارة من العبارات الواردة في استبيان الدراسة، وكذا تحديد درجة الموافقة على كل عبارة.

- **عرض وتحليل عبارات البعد الأول المتعلق بتأكيد توافر إطار فعال لحوكمة الشركات:**

الجدول رقم (9-2): اتجاهات آراء أفراد العينة على عبارات تأكيد توافر إطار فعال لحوكمة الشركات

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العبارة	ترتيب العبارة
01	تقوم إدارة المؤسسة بدورها بمراقبة ومتابعة أعمال المؤسسة	3.97	0.765	مرتفعة	2
02	تقوم مؤسسة سوناريك بالإعلان عن الأهداف التشغيلية ونسبة تحقيقها لها دوريا	3.40	1.070	مرتفعة	5
03	تلتزم مؤسسة سوناريك بالهيكل الوظيفي لتحديد المسؤوليات	3.53	1.042	مرتفعة	4
04	يتم توزيع الأرباح سنويا في المؤسسة	4.03	0.718	مرتفعة	1
05	وجود محلل مالي في المؤسسة يؤدي إلى تحسين مردوديتها المالية	3.60	1.037	مرتفعة	3
إجمالي البعد الأول المتعلق بتأكيد توافر إطار فعال للحوكمة		3.706	0.511	مرتفعة	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول السابق يتضح أن هناك درجة موافقة مرتفعة لأفراد العينة على عبارات البعد الأول بمتوسط حسابي عام قدر بـ (3.706) وانحراف معياري بلغت قيمته (0.511)، ويمكن ترتيب عبارات هذا البعد تنازليا من مستوى الموافقة الأعلى إلى مستوى الموافقة الأدنى بناءا على قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الخاص بآراء عينة الدراسة حول كل عبارة من عبارات هذا البعد كما يلي:

- العبارة رقم (04) جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.03) مما يدل على أن درجة الموافقة مرتفعة على العبارة، فيما كانت قيمة الانحراف المعياري (0.718)، هذه النتيجة تبين أن المؤسسة تقوم فعلا بتوزيع الأرباح سنويا.
- العبارة رقم (01) جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.97) الذي يبين درجة موافقة مرتفعة على العبارة وبانحراف معياري (0.765)، مما يؤكد أن إدارة المؤسسة تسهر على متابعة ومراقبة أعمالها بشكل منتظم.
- العبارة رقم (02) جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.40) يبين درجة موافقة مرتفعة و وبانحراف معياري (1.070)، هذه النتيجة تبين أن مؤسسة سوناريك تلتزم بالإعلان عن الأهداف التشغيلية ونسبة تحقيقها لها دوريا.

➢ **عرض و تحليل عبارات البعد الثاني المتعلق بضمان حقوق المساهمين:**

الجدول رقم (10-2): اتجاهات آراء أفراد العينة على عبارات ضمان حقوق المساهمين

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العبارة	ترتيب العبارة
06	تقوم المؤسسة بتزويد المساهمين بالمعلومات بشكل دوري	3.50	1.042	مرتفعة	4
07	تعطي المؤسسة للمساهمين الحق بالمشاركة في اتخاذ القرارات	3.07	1.202	متوسطة	6
08	تقوم المؤسسة بإطلاع المساهمين على إجراءات الوضع المالي	3.53	1.106	مرتفعة	2
09	يتم إطلاع المساهمين على قرارات مجلس الإدارة	3.50	1.009	مرتفعة	3
10	معاملة المساهمين من نفس الفئة بالتساوي	3.10	1.062	متوسطة	5
11	للمساهمين الأولوية في اتلاك الأسهم المعلنة للاكتتاب	4.03	0.809	مرتفعة	1
إجمالي البعد الثاني المتعلق بضمان حقوق المساهمين		3.4556	0.5065	مرتفعة	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول أن إجابات أفراد العينة حول البعد الثاني بلغ متوسطها الحسابي الإجمالي (3.455) أما الانحراف المعياري فقد بلغت قيمته (0.506)، وهذا يدل على أن درجة موافقة أفراد العينة على عبارات هذا البعد مرتفعة، ويمكن ترتيب عبارات هذا البعد تنازليا من مستوى الموافقة الأعلى إلى مستوى الموافقة الأدنى بناءا على قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الخاص بآراء عينة الدراسة حول كل عبارة من عبارات هذا البعد كما يلي:

- جاءت العبارة رقم (11) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.03) مما يعني أن درجة الموافقة مرتفعة جدا على العبارة وبانحراف معياري (0.809)، هذه النتيجة تؤكد أولوية المساهمين في امتلاك الأسهم المعلنة للاكتتاب.
- جاءت العبارة رقم (08) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.53) الذي يبين أن درجة الموافقة مرتفعة على العبارة، وبانحراف معياري (1.106) مما يدل على أنه يتم فعلا إطلاع المساهمين على قرارات مجلس الإدارة.
- العبارة رقم (07) جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.07) وبانحراف معياري (1.202) يبين درجة موافقة متوسطة على العبارة، هذا ما يعني أن المؤسسة تعطي للمساهمين حق المشاركة في اتخاذ القرارات.

➢ **عرض وتحليل بيانات البعد الثالث المتعلق بدور أصحاب المصالح:**

الجدول رقم (11-2): اتجاهات آراء أفراد العينة على عبارات دور أصحاب المصالح

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العبارة	ترتيب العبارة
12	يتم مراعاة حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون	3.67	1.213	مرتفعة	3
13	لدى أصحاب المصالح حرية الوصول إلى المعلومات الهامة التي تخص المؤسسة	3.50	1.042	مرتفعة	4
14	توفر المؤسسة سياسات تعويض لأصحاب المصالح في حالة وجود ضرر	3.67	0.884	مرتفعة	2

15	لأصحاب المصالح القدرة على إيصال شكاويهم بحرية إلى مجلس الإدارة	4.07	0.740	مرتفعة	1
إجمالي البعد الثالث المتعلق بدور أصحاب المصالح		3.725	0.451	مرتفعة	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول نستنتج أن إجابات أفراد العينة حول البعد الثالث بلغ متوسطها الحسابي الإجمالي (3.725) يدل على أن درجة الموافقة على عبارات هذا البعد مرتفعة أما الانحراف المعياري بلغ قيمة (0.451) وجاء ترتيب عبارات هذا البعد كما يلي:

- العبارة رقم (15) جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.07) يبين درجة موافقة مرتفعة وانحراف معياري (0.740)، هذه النتيجة تدل على أنه لأصحاب المصالح القدرة على إيصال شكاويهم بحرية إلى مجلس الإدارة.
- العبارة رقم (14) جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.67) يدل أن درجة الموافقة مرتفعة وانحراف معياري ب (0.884) وهذا يعني موافقة أغلب أفراد العينة على أنه يتم مراعاة حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.
- العبارة رقم (13) جاءت في المرتبة الأخيرة حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.50) يبين درجة مافقة مرتفعة ليبلغ الانحراف المعياري قيمة (1.042)، وهذا يدل على أنه لأصحاب المصالح حرية الوصول إلى المعلومات الهامة التي تخص المؤسسة.

- **عرض وتحليل عبارات البعد الرابع المتعلق بالإفصاح والشفافية:**

الجدول رقم (12-2): اتجاهات آراء أفراد العينة حول عبارات الإفصاح والشفافية

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العبارة	ترتيب العبارة
16	تقوم المؤسسة بالإفصاح عن أهدافها ونتائجها المالية والتشغيلية	3.83	0.747	مرتفعة	3
17	تفصح المؤسسة عن المخاطر المتوقعة التي ستواجهها	4.13	0.629	مرتفعة	1

18	يتم الإفصاح عن رأس مال المؤسسة وأرباحها واحتياطاتها بشكل دوري	3.37	1.033	متوسطة	5
19	تقرر الشركة إجراءات عمل خطية وفقا لسياسة الإفصاح المعتمدة من قبل مجلس الإدارة	3.47	1.106	مرتفعة	4
20	تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح الواردة في القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة	3.90	0.885	مرتفعة	2
إجمالي البعد الرابع المتعلق بالإفصاح والشفافية		3.740	0.470	مرتفعة	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك درجة موافقة مرتفعة لأفراد العينة على عبارات البعد الرابع بمتوسط حسابي (3.740) وانحراف معياري (0.470) ويمكن ترتيب عبارات هذا البعد كما يلي:

- العبارة رقم (17) جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدر ب (4.13) يبين درجة موافقة مرتفعة بينما كانت قيمة الانحراف المعياري (0.629)، ما يدل على أن المؤسسة تفصح بالفعل عن المخاطر المتوقعة التي ستواجهها.
- العبارة رقم (20) جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.90) يدل على درجة موافقة مرتفة، وبانحراف معياري (0.885) مما يدل عل التزام المؤسسة بمتطلبات الإفصاح الواردة في القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.
- العبارة رقم (18) جاءت في المرتبة الأخيرة بلغ متوسطها الحسابي (3.37) يدل على درجة موافقة متوسطة وانحرافها المعياري (1.033) مما يعني أن المؤسسة تقوم نسبيا بالإفصاح عن رأس مالها وأرباحها واحتياطاتها بشكل دوري.

ثانيا: عرض وتحليل عبارات المحور الثاني المتعلقة بتقييم الأداء المالي

الجدول رقم (13-2): اتجاهات آراء أفراد العينة على عبارات تقييم الأداء المالي

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العبارة	ترتيب العبارة
01	يمثل الأداء المالي محورا مركزيا لمعرفة مدى نجاح المؤسسة في تطبيق قراراتها وخططها المستقبلية	4.40	0.498	مرتفعة جدا	2
02	تتم عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية بشكل دائم ومستمر	3.63	1.033	مرتفعة	9
03	يساهم الأداء الإداري في المؤسسة بتطوير مستولى الأداء المالي	4.47	0.507	مرتفعة جدا	1
04	تستخدم المؤسسة المؤشرات المالية لتقييم أدائها بصورة دورية	4.07	0.785	مرتفعة	7
05	يعمل التحليل المالي على تخفيض التكاليف في المؤسسة	4.43	0.504	مرتفعة جدا	3
06	التقييم الجيد للأداء يعمل على استخدام الموارد المالية المتاحة لبلوغ أقصى ربح ممكن بأقل التكاليف	4.27	0.521	مرتفعة جدا	5
07	تقوم المؤسسة بمراقبة مستوى الأداء المالي بشكل مستمر	4.23	0.504	مرتفعة جدا	6

08	تعمل كفاءة الأداء المالي على تعظيم نتائج المؤسسة وتخفيض تكاليفها خلال الدورة المالية	4.27	0.450	مرتفعة جدا	4
09	تتمتع المؤسسة باستقلالية مالية عالية	3.17	0.986	متوسطة	10
10	نتائج الأداء المالي تظهر بشكل سريع في بداية كل سنة للاستفادة منها في السنة الموالية	4.00	0.743	مرتفعة	8
إجمالي المحور الثاني المتعلق بتقييم الأداء المالي		4.093	0.244	مرتفعة	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك درجة موافقة مرتفعة لأفراد العينة على عبارات المحور الثاني بمتوسط حسابي (4.093) وانحراف معياري (0.244) ويمكن ترتيب عبارات هذا البعد تنازليا حسب المتوسط الحسابي من الأعلى إلى الأسفل كما يلي:

- العبارة رقم (03) جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.47) يبين درجة موافقة مرتفعة جدا وانحراف معياري منخفض بقيمة (0.507)، يدل على تمركز الإجابات حول المتوسط الحسابي وهذه النتيجة تبين أن أفراد العينة يؤكدون على أن الأداء الإداري يساهم في تطوير مستوى الأداء المالي داخل المؤسسة.
- العبارة رقم (05) جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.43) هذا يعني أن درجة موافقة أفراد العينة على هذه العبارة مرتفعة جدا، وانحراف معياري منخفض (0.504)، يدل على تمركز الإجابات حول المتوسط الحسابي مما يعني أن التحليل المالي يعمل بالفعل على تخفيض التكاليف داخل المؤسسة.
- العبارة رقم (01) في المرتبة الثالثة بحيث بلغت قيمة متوسطها الحسابي (4.40) أي أن درجة الموافقة مرتفعة جدا وقيمة الانحراف المعياري (0.498)، وهذا يعني أن الأداء المالي يمثل محورا مركزيا لمعرفة مدى نجاح وفشل المؤسسة في تطبيق قراراتها وخططها المستقبلية.

- العبارة رقم (06) جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (4.27) وبانحراف معياري (0.521) مما يدل على أن درجة الموافقة لأفراد العينة على هذه العبارة كانت مرتفعة جدا، وهذا راجع إلى أن التقييم الجيد للأداء يمكن من استخدام الموارد المالية المتاحة لبلوغ أقصى ربح ممكن بأقل التكاليف.
- العبارة رقم (08) جاءت في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (4.27) يبين درجة موافقة مرتفعة جدا وبانحراف معياري (0.450) وهذا راجع إلى أن كفاءة الأداء المالي تؤدي بدورها إلى تعظيم نتائج المؤسسة وتخفيض تكاليفها خلال الدورة المالية.
- العبارة رقم (07) جاءت في المرتبة السادسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها بـ (4.23) ويشير إلى أن درجة الموافقة مرتفعة والانحراف المعياري بـ (0.504)، وهذا ما يدل على أن المؤسسة تقوم بالفعل بمراقبة مستوى الأداء المالي.
- العبارة رقم (04) جاءت في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي (4.07) وهذا يدل على أن درجة الموافقة كانت مرتفعة وبانحراف معياري بقيمة (0.785)،هذه النتيجة تعني أن المؤسسة تستخدم المؤشرات المالية لتقييم أدائها بصورة دورية.
- العبارة رقم (10) جاءت في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي (4.00) يدل على درجة موافقة مرتفعة وانحراف معياري (0.743)، ويعني أن نتائج الأداء المالي تظهر بشكل سريع في بداية كل سنة للاستفادة منها في السنة الموالية.
- العبارة رقم (02) جاءت في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي (3.63) يدل على درجة موافقة مرتفعة وبانحراف معياري (1.033) ما يدل على أن عملية تقييم الأداء المالي تتم بشكل دائم وبصفة دورية في المؤسسة.
- العبارة رقم (09) جاءت في المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي (3.17) وانحراف معياري (0.986) يدل على أن موافقة أفراد العينة على هذه العبارة كانت متوسطة، مما يعني أن المؤسسة تتمتع نسبيا باستقلالية مالية عالية.

المطلب الثالث: اختبار ومناقشة الفرضيات

سنحاول في هذا المطلب اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة والفرضية الرئيسية، وذلك بإجراء بعض الاختبارات الإحصائية قبل استخدام الاختبارات المعلمية في إثبات أو نفي تلك الفرضيات.

ومن أجل تطبيق تحليل الانحدار لاختبار الفرضيات، يجب التحقق من بعض الشروط وذلك من أجل سلامة وملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار، وسوف يتم توضيحها كالآتي:

أولا: اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

من أجل التحقق من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، قمنا باختيار اختبار (Kolmogorv – Smimov) وهذا الاختبار يشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعي ولمعرفة ذلك وضعنا فرضيتين:

- **H_0:** تتبع البيانات التوزيع الطبيعي.
- **H_1:** لا تتبع البيانات التوزيع الطبيعي.

ومن أجل التحقق من الفرضيات قمنا من خلال برنامج spss بإجراء اختبار جودة المطابقة فكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (14–2): اختبار K ـ S لتوزيع البيانات

	البعد الأول	البعد الثاني	البعد الثالث	البعد الثالث	الأداء المالي
عدد العينة	30	30	30	30	30
مطلق	0.139	0.135	0.155	0.151	0.135
إيجابي	0.116	0.095	0.111	0.116	0.133
سلبي	−0.139	−0.135	−0.155	−0.151	−0.135
قيمة اختبار K ـ S	0.762	0.739	0.851	0.826	0.740
مستوى المعنوية	0.607	0.645	0.464	0.556	0.644

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول أن جميع متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي من خلال ما يلي:

- البعد الأول بلغت قيمة الاختبار 0.762 بمستوى دلالة بلغ 0.607 وهو أكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية H_0: تتبع بيانات البعد الأول إطار فعال للحوكمة والأداء المالي للتوزيع الطبيعي.
- البعد الثاني بلغت قيمة الاختبار 0.739 بمستوى دلالة بلغ 0.645 وهو أكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية H_0: تتبع بيانات البعد الثاني ضمان حقوق المساهمين والأداء المالي للتوزيع الطبيعي.

- البعد الثالث بلغت قيمة الاختبار 0.851 بمستوى دلالة بلغ 0.464 وهو أكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية H_0: تتبع بيانات البعد الثالث دور أصحاب المصالح للتوزيع الطبيعي.
- البعد الرابع بلغت قيمة الاختبار 0.826 بمستوى دلالة بلغ 0.556 وهو أكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية H_0: تتبع بيانات البعد الرابع الإفصاح والشفافية للتوزيع الطبيعي.

ومنه نستنتج أن مستوى المعنوية لكل الأبعاد والمحاور أكبر من 0.05 مما يدعونا إلى رفض الفرضية البديلة H_1 وقبول الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي بإمكاننا استخدام الاختبارات المعلمية وخاصة أسلوب الانحدار البسيط على طريقة المربعات الصغرى وتحليل التباين.

ثانيا: اختبار الفرضيات

يتم استخدام معاملات الارتباط لمعرفة أثر المتغير المستقل على المتغيرات التي تمثل المتغير التابع وكذلك أسلوب تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضيات ككل.

- **اختبار الفرضية الفرعية الأولى:**

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الإطار الفعال للحوكمة والأداء المالي.

الجدول رقم (15–2): ملخص نتائج تحليل الانحدار البسيط إطار فعال فعال لحوكمة الشركات والأداء المالي

المتغير المستقل	المتغير التابع	R	R^2	F	T	Sig
إطار فعال للحوكمة	الأداء المالي	0.028	0.001	0.022	0.148	0.884

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين بلغت 0.028 وهي قيمة منخفضة وتدل على عدم وجود ارتباط بين المتغيرين ونوعية العلاقة التي بينهما علاقة عكسية، وبلغ معامل التحديد 0.001 وبالتالي لا توجد علاقة انحدار، وأما قيمة T= 0.148 تشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في العلاقة بين إطار فعال للحوكمة والأداء المالي، ونجد كذلك أن Sig=0.884 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي نستنتج أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين المتغير المستقل إطار فعال للحوكمة و المتغير التابع الأداء المالي.

➢ **اختبار الفرضية الفرعية الثانية:**

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين ضمان حقوق المساهمين والأداء المالي.

الجدول رقم (16-2): ملخص نتائج تحليل الانحدار البسيط لضمان حقوق المساهمين والأداء المالي

المتغير المستقل	المتغير التابع	R	R^2	T	F	Sig
ضمان حقوق المساهمين	الأداء المالي	0.007	0.001	0.038	0.001	0.97

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين بلغت 0.007 وهي قيمة منخفضة وتدل على عدم وجود ارتباط بين المتغيرين ونوعية العلاقة التي بينهما عكسية، وبلغ معامل التحديد 0.001 وبالتالي لاتوجد علاقة انحدار، وأما قيمة T=0.038 تشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في العلاقة بين ضمان حقوق المساهمين والأداء المالي، ونجد كذلك أن قيمة Sig=0.97 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 ومنه نستنتج أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية مابين المتغير المستقل ضمان حقوق المساهمين والمتغير التابع الأداء المالي.

➢ **اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:**

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين دور أصحاب المصالح والأداء المالي.

الجدول رقم (17-2): ملخص نتائج تحليل الانحدار البسيط لدور أصحاب المصالح والأداء المالي

المتغير المستقل	المتغير التابع	R	R^2	T	F	Sig
دور أصحاب المصالح	الأداء المالي	0.048	0.002	0.256	0.066	0.800

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين بلغت 0.048 وهي قيمة منخفضة وتدل على عدم وجود ارتباط ونوعية العلاقة بينهما عكسية، وبلغ معامل التحديد 0.002 وبالتالي لاتوجد علاقة انحدار وأما قيمة T=0.256 تشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) ونجد كذلك أن Sig= 0.800 وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية 0.05 ومنه نستنتج

أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل دور أصحاب المصالح والمتغير التابع الأداء المالي.

- **اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:**

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين الإفصاح والشفافية والأداء المالي.

الجدول رقم (18-2): ملخص نتائج تحليل الانحدار البسيط للإفصاح والشفافية والأداء المالي

المتغير المستقل	المتغير التابع	R	R^2	T	F	Sig
الإفصاح والشفافية	الأداء المالي	0.356	0.127	2.015	4.059	0.054

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين بلغت 0.356 وهي قيمة منخفضة وتدل على عدم وجود ارتباط ونوعية العلاقة بينهما عكسية، وبلغ معامل التحديد 0.127 وبالتالي لا توجد علاقة انحدار أما قيمة T= 2.015 تشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) ونجد كذلك أن قيمة Sig = 0.054 وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية 0.05 ومنه نستنتج أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل الإفصاح والشفافية والمتغير التابع الأداء المالي.

- **اختبار الفرضية الرئيسية:**

- **H_0:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين الحوكمة والأداء المالي.
- **H_1:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين الحوكمة والأداء المالي.

الجدول رقم (19-2): ملخص نتائج تحليل الانحدار البسيط لحوكمة الشركات والأداء المالي

المتغير مستقل	المتغير التابع	R	R^2	T	F	Sig
الحوكمة	الأداء المالي	0.185	0.034	0.998	0.997	0.327

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين بلغت 0.185 وهي قيمة منخفضة وتدل على عدم وجود علاقة ارتباط ونوعية العلاقة بينهما عكسية، وبلغ معامل التحديد قيمة 0.034 وبالتالي لا توجد علاقة انحدار أما قيمة T=0.998 تشير إلى وجود فروق ذات دلالة

إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$)، ونجد كذلك أن قيمة Sig =0.327 وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية 0.05.

وعلى هذا الأساس يتم:

- رفض الفرضية **H_0**: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الحوكمة والأداء المالي.
- قبول الفرضية **H_1**: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الحوكمة والأداء المالي.

❖ من خلال ما سبق نستنتج أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين حوكمة الشركات والأداء المالي في مؤسسة سوناريك.

خلاصة الفصل:

تعتبر الدراسة الميدانية من الجوانب المهمة في عملية المعرفة، حيث توضح مختلف العلاقات والآثار التي تنطلق منها كل دراسة، وذلك بعد القيام بالجانب التطبيقي والذي تمثل في إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع حيث كانت مؤسسة سوناريك ـ فرجيوة ـ محل الدراسة من خلال عرض مختلف جوانبها والهدف من هذه الدراسة كان لغرض معرفة دور حوكمة الشركات في تقييم الأداء المالي، ومن أجل ذلك قمنا بعمل استبيان متكون من متغيرات فرعية لمحاور نموذج الدراسة حيث تم توزيع (30) استمارة على مجموعة من العاملين في المؤسسة، بعدها قمنا بتحليل بيانات الاستبيان عن طريق البرنامج الإحصائي spss من أجل القيام بتحليل إحصائي لمعرفة العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي بمؤسسة سوناريك، ومن خلال نتائج الاستبيان المتوصل إليها نستنتج أن هناك دور ضعيف بين حوكمة الشركات وتقييم الأداء المالي بمؤسسة سوناريك.

الخاتمـــــــة

الخاتمة:

تعتبر حوكمة الشركات اليوم إحدى اهتمامات مجتمع الأعمال الدولي خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة نظرا لأهميتها البالغة، وهذا ما دفع أيضا المنظمات الاقتصادية إلى الاهتمام بها وعلى رأسها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال وضعها لمجموعة من المبادئ تمثل أساسا لمبادرات حوكمة الشركات، وتعبر الحوكمة بشكل عام عن مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يتبعها مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، لضمان تحقيق الأهداف، والتحقق من إدارة المخاطر بشكل ملائم واستغلال موارد المؤسسة على نحو أمثل مما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي.

وتعتبر عملية تقييم الأداء المالي من أهم الأهداف الضمنية التي يحاول القائمون على تطبيق آليات الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية الوصول إليها، وهذا ما جعل العديد من المؤسسات والهيئات الدولية تلجأ إلى البحث عن سبل لتقييم الأداء المالي في ظل خصائص المؤسسات الكبرى.

ومن خلال هذه الدراسة تناولنا موضوع دور حوكمة الشركات في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية وكانت مؤسسة سوناريك محل الدراسة وكمحاولة لدراسة هذا الجانب تعرفنا في الفصل الأول على الاطار العام لكل من الحوكمة وتقييم الأداء المالي والعلاقة بينهما، أما في الفصل الثاني قمنا بدراسة تطبيقية لمؤسسة سوناريك واعتمدنا على تحليل استمارة استبيان باستخدام البرنامج الإحصائي spss.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعتبر حوكمة الشركات نظام رقابي فعال من خلاله يتم حل مشاكل المؤسسة وذلك للحد من هيمنة الإدارة ومحاولتها تحقيق أغراض ذاتية على حساب مصلحة المساهمين بحيث يسعى هذا النظام إلى تحقيق الإفصاح والشفافية، الثقة والعدالة، وحماية أصول المؤسسة.
- تعد مبادئ حوكمة الشركات أحد الأسباب الرئيسية في تفعيل الأداء المالي، وذلك بتطبيق الاليات والمبادئ المنصوص عليها من طرف منظمة التعاون الدولية.
- يعتبر تقييم الأداء المالي مقياسا لمدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها.
- أظهرت نتائج الاستبيان ما يلي:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل حوكمة الشركات و المتغير التابع الأداء المالي، وهذا ما دفعنا إلى قبول الفرضية الصفرية القائلة بأنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات والأداء المالي عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$".
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية $(\alpha \leq 0.05)$ بين إطار فعال للحوكمة والأداء المالي في مؤسسة سوناريك.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية $(\alpha \leq 0.05)$ بين ضمان حقوق المساهمين والأداء المالي في مؤسسة سوناريك.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية $(\alpha \leq 0.05)$ بين دور أصحاب المصالح والأداء المالي في مؤسسة سوناريك.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية $(\alpha \leq 0.05)$ بين الإفصاح والشفافية والأداء المالي في مؤسسة سوناريك.

الاقتراحات والتوصيات:

- توعية المؤسسات الاقتصادية بأهمية الحوكمة ودورها على الأداء المالي.
- ضرورة وضع قانون توجيهي يلزم المؤسسات بتطبيق حوكمة الشركات.
- ضرورة الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة كونها تساهم في تقييم الأداء المالي داخل المؤسسات.
- توصية مؤسسة سوناريك بالالتزام أكثر بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.
- إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات حول هذا الموضوع من أجل التحقق من نوعية العلاقة القائمة بين حوكمة الشركات والأداء المالي بصورة أوضح، إما عن طريق تغيير عينة الدراسة أو استبدال أداة الدراسة من أجل الوصول إلى نتائج أكثر عمقا.

قائمة

المراجـــــــع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1- أحمد علي خيضر، حوكمة الشركات، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2012.

2- خالد وهيب الراوي، يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن 2000.

3- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، مصر الطبعة الثانية، 2007.

4- عبد العظيم بن محسن الحمدي، حوكمة الشركات، رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية بصنعاء 2020

5- عبد الوهاب نصر علي شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

6- علاء فرحان طالب، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

7- غضبان حسام الدين، نظرية الوكالة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

8- محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد الأسهم، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.

9- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، حوكمة الشركات، القاهرة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، مصر، 2020.

10- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006.

11- ناظم حسن عبد السيد، محاسبة الجودة مدخل تحليلي، دار الثقافة عمان، 2009.

ثانيا: المذكرات

12- إبراهيم إسحاق، دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، فلسطين، 2009.

13- بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر 2008ـ 2009.

14- زاهر صبحي بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير، 2010.

15- طلحة أحمد، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2011.

16- علي جابر إسماعيل، العلاقة بين مستوى التعليق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2010.

17- مرابط نسيمة، دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركة التأمين، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، 2009.

18- منجد معين مرجي، أثر الحوكمة المؤسسية على أداء الشركات الصناعية، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، الأردن، 2009 ـ 2010.

19- نهى أحمد الحايك، أثر تطبيق الحوكمة على تحسين الأداء المالي في المؤسسات الحكومية، رسالة مقدمة لنيل شهادة، ماجستير، تخصص إدارة أعمال، 2016.

ثالثا:المجلات

20- ابتهال أحمد حسين العزاني، تقييم ومقارنة الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية، مجلة الدار البيضاء، العدد 05، 2023.

21- إيمان شاكر وفيحاء عبد الله ومحمد يعقوب، دور معايير الحوكمة في الحد من الآثار السلبية للعولمة والخصخصة، مجلة دراسات محاسبية المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العدد الخامس 2007.خنفري خيضر، دور النسب المالية في تقييم الأداء المالي، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة بومرداس، العدد27.

22- دادان عبد الغني، قياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الأداء المالي، العدد 4، جامعة الجزائر، 2006.

23- رشام كهينة، شدري معمر سعاد، انعكاسات حوكمة الشركات على الأسواق المالية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 3، الجزائر، جوان 2006.

24- زهرة حسن العامري، علي خلف الركابي، **أهمية النسب المالية في تقويم الأداء دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 63، 2007، ص115.

25- زبيدي الباشير، دور حوكمة الشركات في تقييم الأداء المالي، مجلة المناجر، العدد 02.

26- صافية بومصباح، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 08 العدد 02، 2021

27- عبد الفتاح سعيد سرطاني وعادل عيسى حسان، التحليل المالي كأداة تقييم الأداء المالي للشركات المساهمة، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، العدد 02، 2019.

28- عطية عز الدين، المبادئ الدولية في مجال الحوكمة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الجزائر، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2018.

29- محمد الصالح فروم، أثر تطبيق حوكمة المؤسسات الاقتصادية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، ديسمبر 2017.

30- معراجي عبد المالك، آليات الحوكمة ودورها في تقييم أداء المؤسسات، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 13، العدد 14، الجزائر، جوان، 2017.

31- يحياوي إلهام، بوحديد ليلى، الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية، مجلة الأداء المؤسسات الجزائرية، العدد 5، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014.

رابعا: المطبوعات

32- زغيب مليكة، بوشنيقير ميلود، التسيير المالي المحاسبي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

33- سعاد شعابنية، مطبوعة مطبوعة التحليل المالي، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، 2021 ـ 2022.

34- كردوسي أسماء، مطبوعة حوكمة الشركات، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2018.

35- مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2012.

خامسا: الملتقيات

36- خلف عبد الله الواردات، الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، 26 سبتمبر 2005، ص24.

37- زبيدي البشير، فاعلية تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المالي، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الخامس جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 07 ـ 08 ديسمبر، 2014.

38- محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها، البنك الاستثماري القومي، الملتقى الوطني العام، مصر، 2008.

39- وهيب حداد، قياس الأداء المتوازن ومعايير الأساسية، القاهرة، مصر،2008 .

الملاحـــــق

الملحق رقم (01): استمارة الاستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

المستوى: سنة ثانية ماستر

التخصص: مالية المؤسسة

استبيان لاستكمال مذكرة لنيل شهادة الماستر حول:

حوكمة الشركات ودورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة سوناريك – فرجيوة –

إعداد الطلبة:

- خرخاش آية

-فعرور عايدة

تحت اشراف:

د.حمزة الوافي

السيدات والسادة الكرام تحية طيبة وبعد؛

في إطار إعداد مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم المالية والمحاسبة تخصص مالية المؤسسة بعنوان " **حوكمة الشركات ودورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية –دراسة حالة مؤسسة سوناريك – فرجيوة** –" نرجو من سيادتكم الإجابة على أسئلة هذا الاستبيان بدقة وموضوعية لكي نتمكن من الوصول إلى نتائج دقيقة تفيدنا في بحثنا العلمي.

ونؤكد لكم أن جميع الأسئلة المطروحة ضمن هذا الاستبيان مخصصة فقط لغرض البحث العلمي، وأن إجاباتكم ستكون في سرية تامة .

وفي الأخير تقبلوا منا فائق الشكر والتقدير.

ملاحظة: نرجو منكم تعبئة الاستبانة بوضع العلامة (x) عند الإجابة المناسبة:

السنة الجامعية 2023 /2024

القسم الأول: البيانات الشخصية للعينة

1- **الجنس** : ذكر ☐ أنثى ☐

2- **العمر**: أقل من 25 سنة ☐ من 25 إلى 30 سنة ☐ من 31 إلى 45 سنة ☐

أكبر من 46 سنة ☐

3- **المستوى التعليمي** : ثانوي ☐ تقني ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐

4- **الخبرة المهنية**: أقل من 05 سنوات ☐ من 05 سنوات إلى 10 سنوات ☐ 10 سنوات فأكثر ☐

القسم الثاني: أسئلة خاصة بمتغيرات الدراسة

المحور الأول: التزام المؤسسة الاقتصادية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
البعد الأول: تأكيد توافر إطار فعال لحوكمة الشركات						
1	تقوم إدارة المؤسسة بدورها بمراقبة ومتابعة أعمالها					
2	تقوم مؤسسة سوناريك بالإعلان عن الأهداف التشغيلية ونسبة تحقيقها لها دوريا					
3	تلتزم مؤسسة سوناريك بالهيكل الوظيفي لتحديد المسؤوليات					
4	يتم توزيع الأرباح سنويا في المؤسسة					
5	وجود محلل مالي في المؤسسة يؤدي إلى تحسين مردوديتها المالية					
البعد الثاني: ضمان حقوق المساهمين						
6	تقوم المؤسسة بتزويد المساهمين بالمعلومات بشكل دوري					
7	تعطي المؤسسة للمساهمين الحق بالمشاركة في اتخاذ القرارات					
8	تقوم المؤسسة باطلاع المساهمين على إجراءات الوضع المالي					

9	يتم إطلاع المساهمين على قرارات مجلس الإدارة					
10	معاملة المساهمين من نفس الفئة بالتساوي					
11	للمساهمين الأولوية في امتلاك الأسهم المعلنة للاكتتاب					
البعد الثالث: دور أصحاب المصالح						
12	يتم مراعاة حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون					
13	لدى أصحاب المصالح حرية الوصول إلى المعلومات الهامة التي تخص المؤسسة					
14	توفر المؤسسة سياسات تعويض لأصحاب المصالح في حالة وجود ضرر					
15	لأصحاب المصالح القدرة على إيصال شكاويهم بحرية إلى مجلس الإدارة					
البعد الرابع: الإفصاح والشفافية						
16	تقوم المؤسسة بالإفصاح عن أهدافها ونتائجها المالية					
17	تفصح المؤسسة عن المخاطر المتوقعة التي ستواجهها					
18	يتم الإفصاح عن رأس مال المؤسسة وأرباحها واحتياطاتها بشكل دوري					
19	تقرر الشركة إجراءات عمل خطية وفقا لسياسة الإفصاح المعتمدة من قبل مجلس الإدارة					
20	تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح الواردة في القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة					

المحور الثاني: تقييم الأداء المالي

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يمثل الأداء المالي محورا مركزيا لمعرفة مدى نجاح وفشل المؤسسة في تطبيق قراراتها وخططها المستقبلية					
2	تتم عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة بشكل دائم وبصفة دورية					
3	يساهم الأداء الإداري في المؤسسة بتطوير مستوى الأداء المالي					
4	تستخدم المؤسسة المؤشرات المالية لتقييم أدائها بصورة دورية					
5	يعمل التحليل المالي على تخفيض التكاليف في المؤسسة					
6	التقييم الجيد للأداء يعمل على استخدام الموارد المالية المتاحة لبلوغ أقصى ربح ممكن بأقل التكاليف					
7	تقوم المؤسسة بمراقبة مستوى الأداء المالي بشكل مستمر					
8	تعمل كفاءة الأداء المالي على تعظيم نتائج المؤسسة وتخفيض تكاليفها خلال الدورة المالية					
9	تتمتع المؤسسة باستقلالية مالية عالية					
10	نتائج الأداء المالي تظهر بشكل سريع في بداية كل سنة للاستفادة منها للسنة الموالية					

الملحق رقم (02): خصائص عينة الدراسة

جنس العامل

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	21	70,0	70,0	70,0
	أنثى	9	30,0	30,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

الفئة العمرية الخاصة بالعامل

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 25 سنة	3	10,0	10,0	10,0
	من 25 إلى 30 سنة	6	20,0	20,0	30,0
	من 31 إلى 45 سنة	17	56,7	56,7	86,7
	أكبر من 46 سنة	4	13,3	13,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

المستوى التعليمي الخاص بكل عامل

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	3	10,0	10,0	10,0
	تقني	18	60,0	60,0	70,0
	جامعي	7	23,3	23,3	93,3
	دراسات عليا	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

سنوات االخبرة الخاصة بالعامل

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	5	16,7	16,7	16,7
	من 5 إلى 10 سنوات	15	50,0	50,0	66,7
	10سنوات فأكثر	10	33,3	33,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
X1	30	2	5	3,97	,765
X2	30	1	5	3,40	1,070
X3	30	1	5	3,53	1,042
X4	30	2	5	4,03	,718
X5	30	1	5	3,60	1,037
XA	30	2,80	4,80	3,7067	,51121
X6	30	1	5	3,50	1,042
X7	30	1	5	3,07	1,202
X8	30	1	5	3,53	1,106
X9	30	1	5	3,50	1,009
X10	30	1	5	3,10	1,062
X11	30	2	5	4,03	,809
XB	30	2,00	4,33	3,4556	,50653
X12	30	1	5	3,67	1,213
x13	30	2	5	3,50	1,042
x14	30	1	5	3,67	,884
X15	30	2	5	4,07	,740
XC	30	2,75	4,50	3,7250	,45177
x16	30	2	5	3,83	,747
X17	30	2	5	4,13	,629
x18	30	1	5	3,37	1,033
x19	30	1	5	3,47	1,106
x20	30	2	5	3,90	,885
XD	30	2,60	4,40	3,7400	,47022
N valide (listwise)	30				

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
y1	30	4,40	,498
y2	30	3,63	1,033
y3	30	4,47	,507
y4	30	4,07	,785
y5	30	4,43	,504
y6	30	4,27	,521
y7	30	4,23	,504
y8	30	4,27	,450
y9	30	3,17	,986
y10	30	4,00	,743
الأداء	30	4,0933	,24486
N valide (listwise)	30		

الملحق رقم (03): الاختبار الاحصائي لثبات المحاور (آلفا كرونباخ)

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0.651	9

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach[a]	Nombre d'éléments
0.700	20

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0.605	9

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0.616	10

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach[a]	Nombre d'éléments
0.710	16

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0.710	20

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0.752	25

الملحق رقم (04): اختبار التوزيع الطبيعي

Test de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon

		XA	XB	XC	XD	الحوكمة	الأداء
N		30	30	30	30	30	30
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	3,7067	3,4556	3,7250	3,7400	3,6568	4,0933
	Ecart-type	,51121	,50653	,45177	,47022	,21056	,24486
Différences les plus extrêmes	Absolue	,139	,135	,155	,151	,145	,135
	Positive	,116	,095	,111	,116	,085	,133
	Négative	-,139	-,135	-,155	-,151	-,145	-,135
Z de Kolmogorov-Smirnov		,762	,739	,851	,826	,793	,740
Signification asymptotique (bilatérale)		,607	,645	,464	,503	,556	,644

a. La distribution à tester est gaussienne.

b. Calculée à partir des données.

Corrélations

		XA	XB	XC	XD	الأداء
XA	Corrélation de Pearson	1	,128	,003	,010	,028
	Sig. (bilatérale)		,502	,988	,957	,884
	N	30	30	30	30	30
XB	Corrélation de Pearson	,128	1	,062	,243	-,007
	Sig. (bilatérale)	,502		,747	,195	,970
	N	30	30	30	30	30
XC	Corrélation de Pearson	,003	,062	1	,064	,048
	Sig. (bilatérale)	,988	,747		,736	,800
	N	30	30	30	30	30
XD	Corrélation de Pearson	,010	,243	,064	1	,356
	Sig. (bilatérale)	,957	,195	,736		,054
	N	30	30	30	30	30
الأداء	Corrélation de Pearson	,028	,007	,048	350,	1
	Sig. (bilatérale)	,884	,970	,800	,054	
	N	30	30	30	30	30

الملحق رقم (05): اختبار الفرضيات

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,028[a]	,001	-,035	,24909

a. Valeurs prédites : (constantes), الاطار

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	,001	1	,001	,022	,884[b]
	Résidu	1,737	28	,062		
	Total	1,739	29			

a. Variable dépendante : الأداء

b. Valeurs prédites : (constantes), itar_hawkama

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	4,044	,338		11,948	,000
	إطار	,013	,090	,028	,148	,884

a. Variable dépendan : الأداء

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,007[a]	,000	-,036	,24918

a. Valeurs prédites : (constantes), ضمان

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	,000	1	,000	,001	,970[b]
	Résidu	1,739	28	,062		
	Total	1,739	29			

a. Variable dépendante : الأداء

b. Valeurs prédites : (constantes), ضمان

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	4,105	,319		12,872	,000
	ضمان	-,003	,091	-,007	-,038	,970

a. Variable dépendante : الأداء

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,048[a]	,002	-,033	,24890

a. Valeurs prédites : (constantes), دور

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	,004	1	,004	,066	,800[b]
	Résidu	1,735	28	,062		
	Total	1,739	29			

a. Variable dépendante : الأداء

b. Valeurs prédites : (constantes), دور

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	4,191	,384		10,920	,000
	دور	-,026	,102	-,048	-,256	,800

a. Variable dépendante : الأداء

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,356[a]	,127	,095	,23288

a. Valeurs prédites : (constantes), الإفصاح

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	,220	1	,220	4,059	,054[b]
	Résidu	1,519	28	,054		
	Total	1,739	29			

a. Variable dépendante : الأداء

b. Valeurs prédites : (constantes), الإفصاح

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	3,400	,347		9,811	,000
	الافصاح	,185	,092	,356	2,015	,054

a. Variable dépendante : الأداء

Corrélations

		ضمان	دور	الإفصاح	itar_hawkama	الاداء
ضمان	Corrélation de Pearson	1	-,062	-,243	-,128	-,007
	Sig. (bilatérale)		,747	,195	,502	,970
	N	30	30	30	30	30
دور	Corrélation de Pearson	-,062	1	-,064	-,003	-,048
	Sig. (bilatérale)	,747		,736	,988	,800
	N	30	30	30	30	30
الإفصاح	Corrélation de Pearson	-,243	-,064	1	,010	,356
	Sig. (bilatérale)	,195	,736		,957	,054
	N	30	30	30	30	30
itar_hawkama	Corrélation de Pearson	-,128	-,003	,010	1	,028
	Sig. (bilatérale)	,502	,988	,957		,884
	N	30	30	30	30	30
الأداء	Corrélation de Pearson	-,007	-,048	,356	,028	1
	Sig. (bilatérale)	,970	,800	,054	,884	
	N	30	30	30	30	30

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,185[a]	,034	,000	,24487

a. Valeurs prédites : (constantes), الحوكمة

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	,060	1	,060	,997	,327[b]
	Résidu	1,679	28	,060		
	Total	1,739	29			

a. Variable dépendante : الأداء

b. Valeurs prédites : (constantes), الحوكمة

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	3,305	,791		4,178	,000
	الحوكمة	,216	,216	,185	,998	,327

a. Variable dépendante : الأداء